

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٤٧٠**

الثلاثاء، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	الأرجنتين	السيد مايورال
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد برنسك
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/361)

06-39546 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/361)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وصربيا والنمسا يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة بدون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود، باسم أعضاء المجلس، أن أرحب ترحيبا حارا بالسيدة ساندا راسكوفيتش، رئيسة مجلس التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغلت السيدة راسكوفيتش (صربيا) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد سورين جيسن - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد جيسن - بيترسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله، ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/361 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

كما يدرك جميع الأعضاء، هذه آخر جلسة لمجلس الأمن يحضرها السيد سورين جيسن - بيترسن يمثل فيها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصفته الممثل الخاص للأمين العام. لقد كان عمله رائعا، ونفذ مهمته بمهارة كبيرة في ظل ظروف سياسية دقيقة فعلا. لهذا، من دواعي سروري أن أتقدم، نيابة عن مجلس الأمن، بشكري إلى السيد سورين جيسن - بيترسن على ما بذله من جهود متميزة ودؤوبة طوال السنتين الماضيتين بصفته الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو.

وأعطيه الكلمة الآن.

السيد جيسن - بيترسن (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدتي، على كلماتكم الطيبة، وعلى دعوتكم إلي مرة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن التطورات في كوسوفو.

كانت الدانمرك أيضا في مدة الرئاسة في أيار/مايو ٢٠٠٥، على ما أذكر، عندما قررت هذه الهيئة إجراء استعراض شامل للحالة في كوسوفو. واستنادا إلى نتائج ذلك

الاستعراض، أيد مجلس الأمن، في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، توصية الأمين العام بضرورة الشروع في عملية لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا. وتكمن هذه العملية، الجارية فعلا بقيادة المبعوث الخاص مارتي أهتيساري، في صلب الأحداث الراهنة في كوسوفو.

أود أن أبدأ بقولي إن كوسوفو اليوم تقدم صورة عن مجتمع يحرز تقدما مطردا. وإني إذ أقول ذلك، أود أن أعترف بما قدمه رئيس الوزراء تشيكو إلى الحكومة من قوة وعزم قوي منذ تعيينه في ١٠ آذار/مارس. لهذا، يسعدني أن يكون رئيس الوزراء حاضرا معنا اليوم، وأن يوجه رسالة إلى رئيس مجلس الأمن.

إن تنفيذ المعايير نموذج صارخ لذلك التقدم. وقد عبرت في تقريري الأخير المقدم إلى المجلس، الذي يغطي التطورات التي حدثت لغاية ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، عن أسفي لأن وتيرة تنفيذ المعايير قد تباطأت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. وبحلول شباط/فبراير، أمكنني أن أفيد هنا بأن حكومة كوسوفو شرعت في الرد على تلك الانتقادات، وبأن العملية تعود إلى مسارها. ويبرز استعراضي الفني الأخير، الذي يصور الأحداث لغاية ٣٠ نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦، إعادة تنشيط شامل للعملية. ويردد تقرير الأمين العام المعروض على المجلس اليوم تلك الأحكام، ويعزز ملاحظاتي أن أداء سلطات كوسوفو أصبح حيويا وتقدميا أكثر من أي وقت مضى. هناك ، بطبيعة الحال، حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم، غير أنه إذا استمر الزخم الراهن – وأنا واثق من أنه سيستمر –، يمكن أن نتوقع إنجازات حقيقية في الأشهر المقبلة.

وتضاهي وتيرة تنفيذ السياسات استعداد قيادة كوسوفو الجديدة الكبير للاضطلاع بدور قيادي من أجل التواصل مع طوائف الأقليات، لا سيما صرب كوسوفو.

وآخر مثال على ذلك هو مبادرة رئيس الوزراء إلى إنشاء مجلس للأمن خاص بالطوائف، عقد أول اجتماعاته يوم الجمعة الماضي. ويتألف المجلس من حكومة كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وفاعلين رئيسيين آخرين، يسعون إلى تشجيع التحسينات في الأحوال المعيشية لأكثر طوائف كوسوفو ضعفا – والمعنيون بالذكر، في هذا الوقت، هم صرب كوسوفو.

ورغم تلك الجهود، تبقى هناك حقيقة أنه ما زالت الحالة صعبة جدا للعديد من صرب كوسوفو. فقد اختلطت الأمور على الكثيرين منهم، وهم يشعرون بأنهم معرضون للخطر، ومعزولون، ولا فكرة لديهم عن المستقبل. وفي التحليل النهائي، ينشغل صرب كوسوفو بعملية تحديد الوضع، رغم أنني لمست في اتصالاتي العديدة معهم كافة في مختلف أنحاء كوسوفو، استعدادا للشروع في النظر في ما ستصير إليه الأمور بعد تحديد المركز النهائي، لا سيما النتائج التي قد تكون غير طيبة. وفي كثير من الأحيان، الرسالة الوحيدة التي تصل إلى صرب كوسوفو تنصحهم بألا ينخرطوا مع الأغلبية. وهذا ليس حيويا لبلوغ الهدف الذي نسعى إليه جميعا، وهو تأسيس مجتمع منفتح ومنسجم.

وعلى سبيل المثال، كلما ارتكبت جريمة ضحيتها من صرب كوسوفو، غالبا ما تتم الإشارة إلى الدافع العرقي، ودائما بدون وجود أدلة. وهذا ليس ظلما في حق مجتمع كوسوفو فحسب – وهو مجتمع، بالمناسبة، يعرف انخفاضا كبيرا في مستوى الجرائم العنيفة، ولكنه يثبت بشكل مقلق مناخا من انعدام الأمن بين طوائف صرب كوسوفو. بطبيعة الحال، ينبغي لنا مواجهة الجرائم العنيفة وإحالتها على القضاء إذا أردنا أن يثق المواطنون بالنظام القضائي. إننا نرغب جميعا في الوصول إلى نتائج سريعة عندما يتضرر أي مواطن، غير أنه غير مجد لصرب كوسوفو ذاتهم أن يتم تقديمهم بوصفهم أهدافا وضحايا فحسب. ورغم وقوع أحداث منعزلة– وهي

منعزلة فعلا – فالصورة كما هي مرسومة لا تطابق الواقع في كوسوفو الآن.

لهذا أهيب بالسلطات الصربية أن تعمل معنا ومع حكومة كوسوفو لتوفير معلومات واقعية عن الأحداث الراهنة حتى لا نشجع مناخا من الخوف ونزيد من عزلة الناس هناك. وأرحب برسالة فريق الاتصال الأخيرة إلى حكومة بلغراد التي تؤكد على تلك النقاط ذاتها.

في فترة التقلب هذه، حيث يعيد أبناء كوسوفو بناء بلدهم، يرغب العديد من صرب كوسوفو في المشاركة في العملية السياسية وفي مؤسسات كوسوفو الحكومية والبرلمانية، غير أنهم يرون أنه لن يستطيعوا القيام بذلك حتى يحصلوا على موافقة بلغراد. وهذا ما يحدث منذ أكثر من سنتين. لا أرى أية وجاهة لسياسة العزلة التي تنتهجها بلغراد من منظور صرب كوسوفو. ولا أدري كيف سيكون بوسع صرب كوسوفو اتخاذ خيارات وقرارات واعية بشأن مستقبلهم داخل كوسوفو، إذا لم يسمح لهم بالمشاركة في العمليات الديمقراطية هناك، سواء أكانت مركزية أم محلية.

وعلى مستوى القاعدة الشعبية، يشكل الأمر التوجيهي لحكومة صربيا، الذي أرغم صرب كوسوفو العاملين في هيئات معينة في كوسوفو على الاختيار بين رواتبهم في بلغراد أو بريشتينا، خطوة تثير الفرقة بين صرب كوسوفو ولا تخدمهم في هذا الظرف الحرج. وغني عن القول إنه في تقديمي لتلك النقاط أمام المجلس، أغتنم الفرصة أيضا لأهيب ببلغراد، كما فعل ذلك فريق الاتصال مؤخرا، أن تسحب ذلك الأمر التوجيهي المضر، والسماح للفاعلين السياسيين الراغبين من طوائف صرب كوسوفو بالعمل لصالح مجتمعهم، بشراكة مع هيئات كوسوفو وحكومتها.

وبرغم تلك المسائل الصعبة، كانت هناك بعض الخطوات الإيجابية. وأشيد، إشادة خاصة، بالتوقيع في ٦ حزيران/يونيه على بروتوكول يتعلق بالعائدين بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبلغراد، وبريشتينا، يسمح بالعودة على أساس متفق عليه. إن أعداد العائدين ثابتة، لكنها ما زالت محدودة بالمطلق. ويوجد اليوم عدد كبير من الراغبين في العودة، ولكنه يفوق الموارد المتاحة لتمويل عودتهم. ونحن بحاجة إلى زيادة كبيرة، سواء في عدد العائدين أو في الموارد اللازمة لدعم عودتهم من أجل المحافظة على استدامتها.

وكما ذكرت في بداية عرضي اليوم، فإن عملية المركز النهائي هي أهم مسألة في الحياة السياسية في كوسوفو. وكل شيء نفعله اليوم يتم على خلفية إدارة التوقعات بشأن التسوية والإعداد لها. إن عملية المركز، في المقام الأول، هي العامل الذي أعاد تنشيط العملية السياسية في كوسوفو. وأود أن أنوه تنويها خاصا بروح التعاون التي اتسم بها المفاوضون في كوسوفو في فريق الوحدة والمجموعة السياسية. ويعود الفضل في ذلك ليس لقيادة الرئيس سيديو فحسب، بل أيضا لرئيس الوزراء تشيكو، ورئيس الجمعية الوطنية بيريشا، وبالمثل، لزعيم المعارضة هاشم ثاتشي، وفيتران سوراي.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ليست فريقا فاعلا في عملية المركز النهائي. فمهمتنا هي إنجاز ولايتنا، عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولكن مع ذلك، كان مهما بالنسبة لي منذ البداية، أن تكون أنشطة البعثة متسقة مع عملية المركز النهائي الجارية من فيينا ومؤيدة لها. وبحصول العملية على هذا الزخم، فمن الواضح أننا نتجه نحو نهاية ولاية البعثة. وقد تم إنجاز الكثير من العمل المتعلق بالمرحلة اللاحقة لانتهاء الولاية. وبطبيعة الحال، لا يستطيع أحد أن يحكم مسبقا على ما قد يقرره المجلس. ومع ذلك، يجري الآن القيام بأعمال تحضيرية مفيدة. وينبغي للأعمال التحضيرية التي أنجزت والأعمال المستمرة بالتعاون

مع المنظمات الشريكة أن تسمح للبعثة بالانسحاب المنظم عندما يحين الوقت، وأن تسمح لكوسوفو بأن تمارس فترة انتقالية منظمة.

وبطبيعة الحال، إن عملية المركز النهائي تحمل في طياتها أخطارا بالإضافة إلى فرص. وإني لأشعر بقلق شديد عندما أرى كيف يمكن تسييس أعمال العنف الجنائية واستخدامها لتأجيج التوترات والانقسامات، لا سيما في الجزء الشمالي من كوسوفو.

وفي هذا السياق، من المهم في هذه المرحلة الحرجة ألا تتخذ أية تدابير من جانب أطراف سياسية قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ولن نتمكن على الإطلاق من إزالة خطر وقوع حوادث أمنية في بيئة متفجرة كتلك التي تسود كوسوفو. ولكننا يقظون إزاء المخاطر، ونعمل بشكل وثيق مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو، التي أود أن أنتهز الفرصة لتحية قائدها وأفرادها، لوضع استراتيجيات تستجيب لأي طارئ وتقلل من إمكانية وقوع الحوادث التي قد تتصاعد إلى ما هو أخطر.

وفي حقيقة الأمر أن سيادة القانون ككل تظل إحدى أهم المسائل التي تواجهها كوسوفو. وقد تم تحقيق الكثير في بعض المجالات. فعلى سبيل المثال، إننا فخورون بأداء خدمات الشرطة في كوسوفو وبالتقدم المحرز منذ إنشائها بإشراف بعثة الأمم المتحدة.

ولكن هناك مجالات ما زالت بحاجة إلى تحسين، ولا يزال يتعين عمل الكثير في ميدان العدالة. وإني لأرحب بقيام الاتحاد الأوروبي مؤخرا بإنشاء فريق تخطيط في بريشتينا، سيعمل مع بعثة الأمم المتحدة لضمان استمرار قطاعات سيادة القانون في تلقي الاهتمام اللازم حتى نهاية ولاية البعثة وبعدها. ولا بد لمستقبل كوسوفو أن يستند إلى أساس راسخ من سيادة القانون.

إن عام ٢٠٠٦ له أهمية استثنائية لكوسوفو. ومن الأساسي بالنسبة للاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في كوسوفو والمنطقة أن تؤدي عملية المركز النهائي إلى نتيجة ناجحة مبكرة. وأدرك بالطبع أن بعض الأصوات تقول إن كل شيء يحدث بسرعة زائدة وإن ذلك قد ينطوي على مخاطر. ولكن رأيي هو عكس ذلك تماما. فأنا أرى أنه بعد سبعة أعوام من الإدارة المؤقتة في كوسوفو، أصبح المجتمع جاهزا، بل ينتظر بفارغ الصبر، كي يمضي قدما إلى مرحلة جديدة. وفي الواقع، ستكون هناك مخاطر أشد لو ظلت كوسوفو في وضع معلق لفترة أطول.

وفي المرحلة الحالية، يسود شعور في كوسوفو بأنه يجري إحراز تقدم تحت قيادة جديدة نشطة. وهذا النشاط يقوم على أساس رؤية مستقبل يشهد التحولات، مستقبل يستند إلى المبادئ التوجيهية لفريق الاتصال القائلة بعدم رجوع كوسوفو إلى وضع ما قبل عام ١٩٩٩، وعدم تقسيم كوسوفو وعدم اتحاد كوسوفو مع أي بلد آخر، أو جزء من بلد آخر، ويجب أن تكون نتيجة المركز النهائي مقبولة لدى الغالبية في كوسوفو على أن يتم احترام وحماية حقوق الأقليات.

إن إدارة بعثة الأمم المتحدة يعود إليها الفضل في تحقيق إنجازات استثنائية. وبطبيعة الحال، سوف تفي البعثة بولايتها حتى النهاية. ولكن العد العكسي لولايتها قد بدأ وأصبح محدودا ما يمكن أن تفعله إدارة دولية بدون وضوح المركز. إن الإدارة المؤقتة ما فتئت تعمل منذ سبعة أعوام بدون تحديد واضح لنهايتها. وقد حان الوقت لنا ولكوسوفو والمنطقة أن نمضي قدما إلى مرحلة جديدة.

وكما ذكرت، سيدتي الرئيسة، سيكون هذا تقريري الأخير إلى مجلس الأمن قبل أن أترك منصبي في نهاية هذا الشهر. وكان المنصب أخاذا وشاقا أحيانا، ولكنه كان

مجديا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر مجلس الأمن على الدعم غير المنقطع الذي منحني إياه منذ تعييني قبل عامين. وإني لعلى يقين بأن المجلس سيتخذ القرار، عندما يحين الوقت، بحيث يسمح لكوسوفو بأن تبني المجتمع الديمقراطي والمتعدد الأعراق الذي ارتآه. ومن دواعي اعتزازي أن أقول إن الأمم المتحدة ساعدت على إرساء الأساس لذلك المجتمع.

لقد خدمت خلال معظم أعوام عملي في الأمم المتحدة في الميدان الإنساني، وشهدت الكثير من المعاناة في غرب البلقان خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية. وإذ أترك منصبي، فإن أعز ما أصبو إليه هو أن يتيح الاتفاق المقبل بشأن المركز النهائي لكوسوفو في نهاية المطاف لجميع ضحايا الصراع من كل الأطراف أن ينعموا بتسوية سلمية دائمة تؤدي إلى مستقبل أفضل طالما استحقوه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد جيسين - بيترسن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة ساندا راسكوفيتش - إفيتش، رئيسة مجلس التنسيق في جمهورية صربيا لكوسوفو ومتوهيا.

السيدة راسكوفيتش - إفيتش (صربيا) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني بصفة خاصة أن أتمكن من تحية الموجودين هنا اليوم وأن أعرب عن احترامي لهذه الهيئة.

وأود بادئ ذي بدء أن أشير إلى أهمية مجلس الأمن الفريدة كضامن للحفاظ على المبادئ العالمية للقانون الدولي والنظام العالمي في العالم بأسره، ولإنشاء وبناء وضمان مستقبل السلام في كوسوفو ومتوهيا وفي منطقة جنوب شرقي أوروبا بأسرها.

وصربيا، بوصفها الدولة الخلف لصربيا والجبل الأسود السابقة، على قناعة راسخة بأنه لا يمكن صون وتعزيز السلام والاستقرار في غرب البلقان إلا من خلال التنفيذ المتسق للمبادئ الدولية، مثل عدم انتهاك سيادة الدول الديمقراطية وسلامتها الإقليمية. ونعتبر أن هناك أهمية خاصة للتأكيد من جديد على أن صربيا مستعدة على نحو قاطع لتولي نصيبها من المسؤولية في عملية إيجاد حل ناجح لقضية كوسوفو ومتوهيا على أساس القانون الدولي ووفقا للقيم الديمقراطية الحديثة.

إننا نأتي إلى مجلس الأمن بثقة كاملة، ونتوقع أن يسهم المجلس إسهاما حاسما وبروح الوثائق التي اعتمدها سابقا، لا سيما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، الذي كرر التأكيد بوضوح لا لبس فيه على سيادة بلدنا وسلامته الإقليمية. وإننا لعلى قناعة راسخة بأن أي قرار يتخذه المجلس في المستقبل سيكون متسقا كذلك مع تلك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

ونرحب بزيادة تشجيع الحوار بشأن كوسوفو وميتوهيا، بغية التوصل إلى حل بالنسبة لمركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل. وبالنسبة لصربيا يتمثل المركز في استقلال ذاتي كبير ضمن حدود صربيا المعترف بها دوليا.

بيد أنني يجب أن أشير إلى أن التقرير عن الحالة في كوسوفو وميتوهيا (S/2006/361) وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، المعروض على المجلس هذا اليوم، غير واضح بما فيه الكفاية، خاصة لأنه لا يستند إلى الحقائق بل هو مبني أكثر على توقعات غير واقعية. ولا يبين التقرير بصورة صحيحة الحالة المتعلقة بتنفيذ المعايير.

وأود أن أتذكر، بأن السفير كاي عيدي بيَّن عن صواب في استعراضه للحالة في كوسوفو (S/2005/635، المرفق) أنه ما من سبيل لإحراز تقدم في كوسوفو إلا من خلال عملية تحديد مركزها مستقبلا ومواصلة تنفيذ المعايير. وللأسف لم تكن هناك حتى الآن مؤشرات جادة تدل على

مراعاة أي من تلك التوصيات المناسبة والملائمة تماما. و لم يحرز تقدم لتسوية القضايا المتصلة بحقوق الملكية؛ ولقد توقفت عمليات العودة على مدى سنوات عديدة تقريبا ولا تمثل صكوك حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون إلا حبرا على ورق. ووفقا لتقرير صادر عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هناك ٤٤ ٠٠٠ قضية لا تزال معلقة أمام المحاكم، بينما لا يزال البت في ١٧ ٠٠٠ قضية من قضايا المطالبات بالتعويض متوقفا.

ومعروف جيدا حدوث انتهاكات على نطاق واسع لحقوق الإنسان في كوسوفو وميتوهيا . وتم تهديد حق بقاء الصرب وغير الألبان - وهي أقلية فعلية من أقليات الإقليم. ونشهد كل أسبوع - وأحيانا كل يوم - مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسفو أنماطا شتى من العنف الذي يرتكب ضد السكان من غير الألبان. ولا بد لي من الإشارة إلى طرد ثلثي السكان من غير الألبان من كوسوفو وميتوهيا. وفي الحقيقة يجري تحمل درجة متدنية الشدة من العنف المتطرف في كوسوفو وميتوهيا، و لم يحرز أي تقدم في عملية الوفاق بين المجتمعات المحلية المتصارعة.

ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قتل ٩٢٩ صربيا ومواطنا من غير الألبان أو أبلغ بفقدانهم، وحصل ٧ ٠٠٠ هجوم بسبب دوافع عرقية، وكان ٤ ٨٣٠ هجوما منها على أيدي إرهابيين. ولقد أفلتت كل تلك الجرائم من العقاب. ومنذ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، عندما تم الإعلان عن المفاوضات وأرسلت إشارة واضحة إلى الألبان عن ضرورة تجميد ما يقومون به من أعمال تمت إلى الصراع، حصل إلى تاريخ قريب أكثر من ٢٠٠ هجوم بدوافع عرقية، وثمة شك معقول بارتكاب أفعال مماثلة ضد الصرب وغير الألبان قتل فيها اثنان وأصيب ٢٦ شخصا بجراح بليغة.

وجدير بالذكر أن الطرق التي يسلكها الصرب للسفر من مناطق معزولة قد استهدفت مؤخرا. وتركزت تلك الهجمات في البداية - في مطلع السنة المنصرمة - على وسط كوسوفو، في لبليان وغراكانيكا. وفي النصف الثاني من العام تم شن ١٢ هجوما إرهابيا على الطريق الذي يربط ستربسا بمجتمعات محلية صربية أخرى، بينما قصفت الحافلات التي تسلك الطريق من بلدية غورا إلى بريزرن بالقنابل. وانتقلت نار الهجمات في هذا الربيع إلى شمال كوسوفو وميتوهيا، وبلديات كوسوفسكا وميتروفيتشا وزفيكان. وشنت معظم الهجمات أثناء الليل باستخدام أسلحة أوتوماتيكية ضد الحافلات التي تعرف بأنها تنقل الصرب وغير الألبان.

وبيَّنت أحداث العنف التي ارتكبت في ١٧ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ أن الاستقرار في ذلك الجزء من أوروبا لا يزال هشا وأن الوفاق بين الصرب والألبان بعيد عن الواقع. ولقد طرد ٥ ٠٠٠ شخص، وقتل ثمانية أشخاص، ودمرت ٣٥ كنيسة من كنائس الطائفة الأرثوذكسية و ٩٣٥ منزلا و ١٠ مؤسسات صحية ومدارس تابعة للصرب في غضون يومين فحسب. وتم تطهير ست مدن وتسع قرى تطهيرا عرقيا. ومن أصل ٥٠ ٠٠٠ شخص شاركوا في أعمال التطرف الألبانية الواسعة النطاق، احتجز ستة رجال فحسب. وفي سبيل المقارنة، أود الإشارة إلى أن عدد الوقائع ذات الدوافع العرقية كان يقل عن ٢٠٠ واقعة خلال الأعوام العشرة الماضية بعد إبرام اتفاق دايتون للبوسنة والهرسك، بينما حصل عدد مماثل في كوسوفو وميتوهيا في غضون سبعة أشهر ليس إلا.

ولا يزال هدف المجتمع الدولي المعلن في إقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو ينعم بالاستقرار والديمقراطية بعيدا عن المنال. و لا بد من التسليم بأن كوسوفو لا تزال بالغة التخلف اقتصاديا: فثمة ٦٠٠ ٠٠٠ عاطل عن العمل

مـن الأصـحاء بـدنيا بمـن فـيهم ٧٠ في المائـة مـن الـشباب؛ والسوق السوداء مزدهرة وعمليات الاتجار بالبشر وتهريب المخدرات قائمة على قدم وساق. وسيادة القانون معدومة والفساد مستشر. وتعيق الجريمة المنظمة الانتعاش الاقتصادي وهي تمثل مشكلات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة لأنها تقوض أساسا ثقة الناس بالمؤسسات.

وتمثل مشاركة الصرب في عمل المؤسسات المؤقتة أحد الموضوعات التي تناولها التقرير – وإحدى المشكلات الحقيقية. ونعتبر أنه من الأهمية بمكان أن يشارك صرب كوسوفو في الحياة السياسية لكوسوفو وميتوهيا ويمارسوا دورا نشطا فيها، ولكن بشرط واحد وهو أن تكون مشاركتهم مجدية، و ألا يمثل ذلك مجرد مسألة لباقة سياسية، وأن يتم منع التصويت بطرد الصرب. ويعني ذلك ضرورة أن تصبح تلك المؤسسات ديمقراطية وأن تشارك كل الأطراف المعنية في العمل صوب إرساء الديمقراطية في مجتمع كوسوفو وميتوهيا.

ويكتسي إلغاء المركزية في كوسوفو وميتوهيا أهمية فائقة بالنسبة إلى الأقلية الصربية. وهو لايعني إرساء أواصر أوثق بين المواطنين والسلطات فحسب، بل ضمان تقديم خدمات أفضل وأنجع للمواطنين. وبالنسبة إلى الصرب في كوسوفو وميتوهيا، فإن إلغاء المركزية يمثل شرطا حيويا ويمكّن من البقاء والأمن والعودة. ولذلك اقترح فريق الصرب المفاوض تعزيز الحكم الذاتي للبلديات ذات الأغلبية الصربية وإقامة صلات أفقية بين البلديات وصلات تنحى مباشرة صوب القضية وتتسم بالشفافية مع بلغراد. ولا تمت تلك المقترحات بصلة إلى فكرة تقسيم كوسوفو وميتوهيا، وفقا لادعاءات الممثلين الألبان. وهي مجرد استجابات ملموسة ومؤسسية للوضع الراهن – حيث يتهدد في نهاية المطاف بقاء الأقلية الصربية – ومن ثم الطابع المتعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا.

وتشكل نشاطات أفرقة العمل التي شكلت على أساس نتيجة اجتماع فيينا عام ٢٠٠٣ جانبا هاما في تحديد المركز مستقبلا وفي عملية السلام. وتسوية قضايا الأشخاص المفقودين والعودة والنقل والتعاون في مجال الطاقة وستحسن بلا ريب من الحالة إجمالا وتقلل من مستوى التوتر السياسي. بيد أنه حتى الآن ما من علامة تدل على الحماس المفرط لدى البعثة أو برشتينا بشأن هذه العملية.

وفي رأينا، إن الحالة الأمنية في كوسوفو وميتوهيا متردية للغاية. ولا يمكننا الموافقة على التأكيد الذي جاء في التقرير عن استقرار الحالة وحدوث عدد طفيف من الحوادث بين الأعراق. ونعرب عن قلقنا حيال موجة الهجمات الجديدة ضد ممثلي الصرب، الرامية إلى زيادة ترهيب السكان من الأقلية الصربية قبل الشروع في مفاوضات المركز.

وينبغي عدم إغفال الوضع الراهن في شمال كوسوفو وميتوهيا ونشر قوات جديدة تابعة لقوة الأمن الدولي في كوسوفو في المنطقة. وأرغب في الاعتقاد أن وجودها سيدعم الأمن ويفضي إلى إرساء التعاون مع أبناء الأقلية الصربية وقيادتها. وآمل أيضا أن نتمكن من شن حملة مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة والعنف في المستقبل القريب.

وبالنظر إلى انعدام إحراز تقدم بصدد حرية حركة الأقليات، فإن توقف تشغيل خطوط الحافلات داخل المدن في مجتمعات الأقليات المحلية بسبب القيود المفروضة على الميزانية يمثل مصدر قلق كبير. ونعتبر أيضا قرار الشرطة الدولية بوقف مرافقة الشرطة لممثلي الصرب السياسيين سيؤدي إلى زيادة عزلة الصرب في كوسوفو وميتوهيا.

وفي سياق الإسراع الذي لا مسوّغ له في نقل الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة في ميدان سيادة القانون، نعتبر أن إنشاء وزارتي الشرطة والعدل والإسراع في نقل الاختصاصات من البعثة إلى هاتين الوزارتين بالتزامن مع

استهلال العملية السياسية بغية تناول مركز كوسوفو وميتوهيا مستقبلا يرميان إلى التأثير على نتيجة المفاوضات من خلال دعم طلب الألبان من أبناء كوسوفو – أي الحكم مسبقا على مركز كوسوفو وميتوهيا مستقبلا.

وأود الإشارة مرة أخرى إلى الملاحظة الواردة في الاستعراض الشامل الذي قدمه السفير عيدي بأن النظام القضائي أضعف ما يكون في مؤسسات كوسوفو، وبأن نقل الاختصاصات في تلك المجالات ينبغي النظر فيه بحذر كبير.

ويؤدي عدم إدراج حقائق معينة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن النتائج والاستنتاجات المتعلقة بالفساد في مطار بريشتينا (A/60/720) إلى إخفاء الحالة الحقيقية، والحيلولة دون حصول مجلس الأمن على نظرة سليمة عن واقع كوسوفو وميتوهيا وعن آثار الأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وترى حكومتي أن الاستنتاجات الواردة في التقرير شديدة الأهمية، وخاصة ما يلي:

> ''ومع التراجع الحالي لعمليات حفظ السلام التي تقوم بها البعثة، وفي ضوء الرأي السائد على نطاق واسع الداعي إلى انسحاب الأمم المتحدة من هذا البلد في عام ٢٠٠٦، فإن تردد الإدارة العليا في البعثة في التصدي للاحتيال والفساد سيكون له أثر مدمر على رأي الناس، في كوسوفو وخارجها، بشأن الأمم المتحدة، لأنهم سينظرون إليها على أنها تتهرب من المشاكل بدلا من حلها. (A/60/720، الفقرة ٤٦)''

وتشعر حكومتي ومئات الآلاف من المطرودين بقلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم في مجال عودة المشردين داخليا. وفي حين تفيد البيانات المتوفرة لدى مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن ١٦٠٠٠ من المشردين داخليا من الصرب وغيرهم من غير الألبانيين قد عادوا إلى المقاطعة، تفيد البيانات المتاحة لدى المكتب التنسيقي لكوسوفو وميتوهيا ومفوضية جمهورية صربيا لشؤون اللاجئين أن ذلك العدد يبلغ ٢٠٠٠ فحسب. وهناك آخرون حاصلون على مركز العائدين لأسباب إدارية إلى حد بعيد. ولنأخذ مثالا على ذلك، وهو حالة مدينة بريزرين، التي كان يعيش فيها قبل الحرب الألبان والصرب والأتراك – ١٢٠٠٠ فرد من كل هذه الجاليات الوطنية الثلاث. وفي حين أن هناك ثمانمائة من الصرب على قائمة العائدين إلى بريزرين، فلا يعيش فيها في واقع الحال إلا ١٦ من الصرب.

ونرى أن التقرير المعروض علينا يوفر تقييما عاما مؤداه أن عملية العودة والإدماج ما زالت تواجه تحديات، ولكنه لا يبين الصورة الحقيقية للمشكلة. فالتقييم الوارد في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بشأن الدعم المدني المقدم من المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وميتوهيا لعملية العودة لا أساس له. وينبغي الإشارة بوجه خاص إلى الملاحظة الواردة في التقرير والتي تفيد بأنه لم يحرز أي تقدم في تعمير الممتلكات التي دمرت في آذار/مارس ٢٠٠٤. ولا شك أن بلغراد تدعم كل الأنشطة الرامية إلى تهيئة الأحوال الملائمة لعودة المطرودين. وفي ذلك الصدد، نؤيد قيام ممثلي المركز التنسيقي لكوسوفو وميتوهيا التابع لحكومة صربيا، وممثلي فريق بريشتينا العامل المعني بالعودة بالتوقيع على البروتوكول المعني بعودة المشردين داخليا. وأود في الوقت نفسه أن أوضح أن الأحوال المواتية للعائدين لن يوفرها البروتوكول وإنما ستوفرها الأعمال المضطلع بها في الميدان.

وكما ذكرتم سيدتي الرئيسة، فإن اليوم ٢٠ حزيران/يونيه هو اليوم العالمي للاجئين. ولقد انقضت سبع سنوات على طرد الصرب وغيرهم من غير الألبان من كوسوفو، وما زال هؤلاء الناس في انتظار العودة إلى

ديارهم. ومن المقلق، في ذلك الصدد، أنه لم يتسن منذ آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بشأن هذا البند في شباط/فبراير (انظر S/PV.5373) إحراز تقدم ملموس في تنفيذ المعايير. كما أن عدم إحراز تقدم ملموس في الجولات الست من المفاوضات بشأن المركز المقبل لكوسوفو يمثل أيضا مصدرا للقلق. ومن سوء الطالع إن الموقف المرن الذي أبداه فريقنا التفاوضي لم يقابله موقف مماثل من الفريق الألباني الذي تمسك بموقف متشدد لا مرونة فيه. ومن شأن هذا الموقف أن يزيد التوقعات وأن يؤدي إلى توترات فيما بين السكان الألبان الذين يشكلون الأغلبية في كوسوفو وميتوهيا، بدلا من أن يساعد على التوصل إلى حلول لمشاكل خطيرة حاصلة في المقاطعة. وقد زاد من حدة هذه التوترات أيضا عدد من ممثلي المجتمع الدولي – ومن بينهم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو – الذين يزعمون أن استقلال كوسوفو هو النتيجة المحتملة الوحيدة، أو أنه أمر واقع.

وليس لدى مارتي اتيساري مجال واسع للمناورة، ولكن لديه متسع للوصول إلى حل وسط. ويمكن أن يلمس المرء ذلك المجال الضيق للحل فيما بين الحالة التي كانت سائدة في كوسوفو وميتوهيا حتى عام ١٩٩٩ والاستقلال. والاستقلال ليس حلا وسطا، ولكنه يعني فقط مجرد القبول بواحد من هذين الموقفين. وصربيا تعارض تماما أي إعادة لترسيم الحدود، وترى أن الحل، ''إما هذا أو ذاك'' – الذي يجعل أحد الجانبين إما منتصرا أو خاسرا – ليس بالحل الجيد. ويؤمن فريقنا التفاوضي، والقيادة السياسية، والجمهور عامة إيمانا عميقا بأن الحل يجب أن يكون عن طريق المفاوضات، ويجب ألا يكون مفروضا، وأنه يجب على الجانبين أن يتفاوضا بإخلاص، وأن يكونا على استعداد لقبول حلول بديلة.

ولقد قدمت حكومة جمهورية صربيا، من جانبها، مبادرتين تستهدفان إعطاء دفعة جديدة للمفاوضات. وفي المبادرة الأولى المقدمة إلى أعضاء فريق الاتصال والمبعوث الخاص مارتي اتيساري في ١٩ أيار/مايو – اقترحت حكومتي البدء في مفاوضات بشأن المركز المقبل لكوسوفو وميتوهيا. ويقضي هذا الاقتراح بأن تبدأ المفاوضات المباشرة بين بلغراد وبريشتينا بشأن مركز كوسوفو وميتوهيا بجولة رفيعة المستوى من المفاوضات، وأن تستمر بعد ذلك بمناقشة للعناصر الأساسية التي تحدد هذا المركز، وأن تجري هذه المناقشة في أربعة أفرقة عاملة بشأن المسائل الدستورية، والأمن، والمسائل الاقتصادية، ونزع الطابع المركزي.

وفي المبادرة الثانية، المقدمة في ٣٠ أيار/مايو، قدمت حكومة جمهورية صربيا اقتراحا محددا بشأن المركز المقبل لكوسوفو وميتوهيا. ويمثل هذا الاقتراح حلا وسطا بين الموقفين المتطرفين: مركز كوسوفو وميتوهيا قبل عام ١٩٩٩ من ناحية، والاستقلال من ناحية أخرى. وهذا هو أكبر اقتراح محدد يمكن أن نقدمه من جانبنا، كما أنه يعرض ما هو أكثر من الاستقلال الذاتي القياسي الذي تعرفه البلدان الأوروبية وتمارسه. ويطالب الاقتراح أيضا بإبرام اتفاق دولي يتم التوصل إليه عن طريق المفاوضات المتعلقة بالمركز، ويتضمن مبادئ أساسية وأحكاما محددة بشأن المركز المقبل لكوسوفو وميتوهيا. وستقوم صربيا والأمم المتحدة بالتوقيع عليه وضمانه.

وصربيا على استعداد، بالاقتران مع مجلس الأمن ووفقا للقواعد الدولية، لأن تبذل كل جهد ممكن للوصول إلى حل توفيقي لمسألة كوسوفو وميتوهيا. ونأمل أيضا ألا تخضع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للتهديدات بالعنف والضغط لتفتيت دولة ديمقراطية. ونحن مقتنعون بأن هذا سيقوض تماما أسس النظام الدولي ذاتها. وتعارض صربيا بقوة أية محاولة لفرض حل فيما يتصل بكوسوفو وميتوهيا، لأن هذا سيؤدي إلى تقسيم البلد وانتزاع جزء من أراضيه.

وبالنظر إلى أننا نؤمن بنفس المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي والأمم المتحدة، فلا شك لدينا في أن مجلس الأمن سيتصرف بطريقة عادلة، وسيطبق على صربيا نفس القواعد والمبادئ العالمية السارية على جميع أعضاء مجلس الأمن والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن مبادئ القانون والنظام الدوليين تجب أي شكل من أشكال العنف القانوني.

وإنني إذ أؤمن بأن أعضاء المجلس سيكرسون الاهتمام الواجب لهذه المواقف، أود أن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن امتناني لإتاحة الفرصة لي للتكلم في المجلس.

السيد ماهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشيد وفدي بوجود رئيس وزراء كوسوفو في قاعة المجلس صباح اليوم. ويعرب وفدي أيضا عن امتنانه للسيد سورين يسين - بيترسن الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. ونشيد به وببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التزامهما وتفانيهما في تقديم المساعدة لكوسوفو في تنفيذ المعايير، ولدعمهما للسيد مارتي أتيساري المبعوث الخاص للأمين العام في المحادثات بشأن المركز المقبل. ويشيد وفدي كذلك بوجود السيدة ساندا راسكوفيتش - إيفتش رئيسة المركز التنسيقي لجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، ويشكرها على بيانها المتعمق.

ونهنئ القيادة الجديدة لكوسوفو، ونثني على العملية الديمقراطية التي انتخبت هذه القيادة عن طريقها. وهذا دليل على النضج السياسي الذي سيظل لازما في التقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة للمركز المقبل لكوسوفو.

ولقد لاحظنا، عند مناقشتنا لمسألة كوسوفو في شباط/فبراير من هذا العام (انظر S/PV.5373)، أنه تم إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للمحادثات بشأن المركز المقبل لكوسوفو. ويسرنا أن نحيط علماً بأنه قد عُقدت أربع جولات من المحادثات المباشرة بين الأطراف في فيينا منذ ذلك الحين. غير أننا نأسف لأن استمرار غياب صرب كوسوفو عن هذه المحادثات كان بادياً للعيان. وتقرير الأمين العام يشير إلى عدة مجالات أخرى يُفتقَر فيها إلى مشاركة صرب كوسوفو أو بقيت مشاركتهم هامشية.

وتترانيا ترى أنه لكي تتحول كوسوفو إلى مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق حقاً، يجب أن تكون كل المجموعات العرقية ممثلة في مجالات الحياة السياسية كافة، بما في ذلك محادثات تحديد المركز التي قد تعقد في المستقبل. ولذلك، نحث صرب كوسوفو على التعاون التام والمشاركة لا في تلك المحادثات فحسب، بل وفي المؤسسات المؤقتة الأخرى أيضاً. ونشارك الأمين العام رأيه بأنه ينبغي أن يزيد زعماء كوسوفو وشعبها من جهودهم للوصول إلى مجموعات الأقلية لتعزيز الثقة عبر الخطوط العرقية وبدء الانخراط في المصالحة.

سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم بحرارة لتذكرتنا بأن اليوم يصادف اليوم العالمي للاجئين. ووفدي يود أن يعرب عن تضامنه مع اللاجئين وأن يثني على جميع المنظمات الإنسانية مثل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، لحمايتهم للاجئين ومساعدتهم وإيجاد حلول دائمة للمشاكل التي يواجهها اللاجئون في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق لتدني عدد اللاجئين العائدين إلى كوسوفو. وندعو إلى تهيئة مناخ مؤات لتشجيع اللاجئين والنازحين الراغبين في العودة إلى كوسوفو على أن يفعلوا ذلك، في ظروف توفر سلامتهم وتحفظ لهم كرامتهم. وبالمثل، ينبغي أن تبذل الجهود نحو تحسين الأحوال المعيشية للطائفة الصربية في كوسوفو وتوفير الفرص لها.

ويشجعنا أن نلاحظ تحسن عملية الإدماج الإقليمي وأن تقدماً قد سُجِّل في عملية اللامركزية رغم الافتقار إلى مشاركة صرب كوسوفو. ويسعدنا أن نلاحظ أن الوضع الأمني ظل مستقراً، وإن كان هشاً. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو لعزمهما على تعزيز الأمن لدعم ورعاية العملية السياسية المؤدية إلى تقرير مركز كوسوفو في المستقبل.

ونرحب أيضاً بجهود البعثة والشركاء الدوليين الآخرين لمساعدة كوسوفو في عملية اللامركزية وفي الإصلاحات الأخرى، بما في ذلك في جهازي الشرطة والقضاء. ونؤيد إعادة هيكلة البعثة لتعبر عن المراحل المختلفة في العملية السياسية في كوسوفو والوجود المدني الدولي المحتمل في المستقبل.

ووفدي يود أن يعرب عن التقدير للدور والإسهام الكبيرين للجهات الفاعلة المختلفة كافة في كوسوفو، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وأود أن أعرب للسيد سورين يسين - بيترسن عن عميق امتناننا وتقديرنا لعمله المتواصل في كوسوفو، في واحدة من أكثر حالات ما بعد الصراع حساسية في السنوات الأخيرة. لقد جلب معه في مواجهة ذلك التحدي خبرات إنسانية وسياسية هائلة، نعتقد أنها ستسهم إسهاماً إيجابياً في مستقبل كوسوفو. ونتمنى له كل التوفيق في عمله في المستقبل.

السيد البدر (قطر): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر للسيد سورين يسين - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على الجهود القيمة التي يقوم بها، ونشكره على إعداد تقييمه الفني للتقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو.

إن وضع كوسوفو المستقبلي رهن بالمشاركة الفاعلة لقادة ألبان وصرب كوسوفو في هذه العملية التي تعتبر نقطة تحول كبرى في مسار المنطقة نحو وضع أفضل. ولا بد من إشراك جميع الفئات في هذا الحوار حتى يكتسب شرعية واستمرارية. كما أنه لا بد للمجتمع الدولي من تقديم المزيد من الدعم لهذه العملية.

إن كوسوفو المستقبل لن تكون مستقرة ومزدهرة بدون أن تبنى على ركيزة الاعتراف بتعدد الأعراق. ولهذا السبب، فإن الوفاق الوطني ومشاركة جميع أصحاب المصلحة عنصران جوهريان في مستقبل كوسوفو متعددة الأعراق، ومن ثم، فإن مشاركة الأقليات غير الألبانية في جميع فعاليات الدولة والمجتمع أمر أساسي. ولتحقيق ذلك، لا بد للحكومة من الاستمرار في الجهود التي تبذلها لإشراك ممثلين عن الأقليات في الحكومة. وعلى بلغراد أيضا أن تيسر عملهم داخل هذه المؤسسات. وهذا سيطمئن سكان كوسوفو الذين خرجوا من مناطقهم إلى أن بإمكانهم العودة والانتقال بأمان.

وهنا نتساءل عن ماهية التدابير التي يتم اتخاذها لتسهيل عودة العائدين، وكذلك كيف يمكن تقديم الدعم المالي للإسهام في كفالة تحقيق تحسينات ملموسة في الظروف على أرض الواقع.

وفي حين أن الممثل الخاص للأمين العام أشار في تقييمه الفني السابق بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الخاصة بكوسوفو إلى تباطؤ وتيرة تنفيذ المعايير، فإن تقييمه للفترة المشمولة بالتقرير الحالي غلبت عليه بالمقابل النبرة الإيجابية، إذ أكد أنه تحقق تقدم واسع النطاق في تنفيذ المعايير في الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام. ونحن نشاركه أمله بأن تحافظ المؤسسات المؤقتة على مستوى التزامها الحالي،

وأن يؤدي ذلك إلى المزيد من الإنجازات الكبيرة في غضون الأشهر المقبلة.

ولا شك أن الالتزام التام الذي تعهدت به حكومة رئيس الوزراء الجديد، السيد تشيكو، نحو وضع المعايير على قائمة أولويات الحكومة في الفترة المقبلة يعطي أملاً في تحقيق التقدم المنشود في تنفيذ المعايير الثمانية.

ونود أخيراً أن نشيد بالدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في العمل على دعم المؤسسات المؤقتة وفي مكافحة الجريمة وفي تكييف هياكلها، مع نقل المزيد من الاختصاصات لها، استعداداً لتنفيذ تسوية سياسية في نهاية المطاف.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره، والسيد سورين يسين – بيترسن على إحاطته الإعلامية المكمِّلة. ونود أن نعرب عن أسفنا للاستقالة الوشيكة للسيد يسين – بيترسن. فخلال السنتين الماضيتين، أسهم إسهاماً كبيراً في عمل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. والصين تود أن تعرب عن تقديرها لكل جهوده.

ونرحب أيضاً بحضور السيدة سندا راسكوفيتش – إيفتش، رئيسة مركز التنسيق لجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، والبيان الهام الذي أدلت به.

في الأعوام الأخيرة، مرت كوسوفو ومنطقة البلقان بسلسلة من التغييرات السياسية، وتشهد مرحلة هامة وتاريخية. والصين ما فتئت تتابع عن كثب الوضع في هذه المنطقة، ونأمل أن يبقى الوضع في كوسوفو مستقراً وألا تنشأ أي اضطرابات جديدة في منطقة البلقان.

وبفضل الجهود المنسقة لبعثة الأمم المتحدة والمؤسسات المؤقتة لحكومة الحكم الذاتي، لاحظنا أنه قد أحرز تقدم لا بأس به في تطبيق المعايير. ومع ذلك، فإن تحديات عديدة لا تزال قائمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفيما يتعلق بمشكلة اللاجئين.

والتقدم المحرز في تطبيق المعايير يمكن أن يشكل أساساً لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل. فهذا يعكس الحاجة إلى بناء مجتمع متناغم في كوسوفو يمكن أن تتعايش فيه كل المجموعات العرقية.

ونرحب بالإرادة التي أعربت عنها المؤسسات المؤقتة وقيادتها في تطبيق المعايير، ونأمل أن تبذل جهود شاملة وأن يتحقق تقدم. وينبغي لأعضاء الأغلبية العرقية في كوسوفو أن يتحملوا مسؤولية أساسية عن إيجاد مناخ اجتماعي يتميز بالأمن والتسامح، وعلى الآخرين جميعا أن يتعاونوا معهم بشكل إيجابي.

بدأت عملية تحديد مركز كوسوفو العام الماضي. ومنذ ذاك، وبفضل المساعي الحميدة للسيد مارتي أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، أجرت سلطات صربيا وكوسوفو عددا من جولات المفاوضات المباشرة، ووصلت إلى قدر من توافق الآراء. وتشيد الصين بمواصلة هذا الحوار، الذي يمكن أن يساعد على تعزيز الفهم المتبادل، والبحث عن أرضية مشتركة، والدفع بقضية كوسوفو في مسار إيجابي. وتدعم الصين كل الجهود الرامية إلى بلوغ حل مستدام ومقبول لجميع الأطراف، بالمفاوضات السلمية. وتتسم قضية كوسوفو بخصائص وتعقيدات خاصة جدا، وينبغي للمجتمع الدولي إبداء تصميم وصبر كبيرين في ما يصدر عنه من قرارات.

إن الصين ما فتئت تحترم السلامة الإقليمية لبلدان منطقة البلقان وسيادتها. وما زلنا نرى أن الحل الملائم والشامل لقضية كوسوفو يجب أن يكون مبنيا على أساس أحكام قرارات مجلس الأمن، وتنفيذ جميع المعايير. ويجب

تشجيع الطرفان معا ومساعدتهما على التوصل الى توافق الآراء بعد سلسلة من المشاورات. وعلى جميع الأطراف المعنية، في جو من البراغماتية والصراحة، تشجيع العملية السياسية في كوسوفو. ولا يمكن حل قضية كوسوفو بشكل مُرض إلا بتحقيق التنمية الاقتصادية، والاستقرار الاجتماعي والوئام العرقي في كوسوفو.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بالتعبير عن شكري للممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسن بيترسن، على كل ما قام به من عمل خلال العامين الماضيين بصفته ممثلا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونشكره أيضا على إحاطته الإعلامية اليوم.

نرحب بحضور سعادة السيدة ساندا راسكوفيتش – إفيتش، رئيسة مركز التنسيق في جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

ونرحب أيضا بحضور وفد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ورئيس وزراء كوسوفو، أغيم تشيكو.

تؤيد اليونان البيان الذي سيلقيه لاحقا الممثل الدائم للنمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

بعد مضي ثلاثة أشهر على التقرير السابق الذي قدمه الأمين العام إلى المجلس، يسعدنا أن نلاحظ أن الهيئات المؤقتة للحكم الذاتي، لا سيما بقيادة رئيس الوزراء الجديد، أحاطت علما بعناية بالإنتقادات المتصلة بتنفيذ المعايير، وردّت عليها ببذل جهود متجددة. ويمكن الآن تمييز التقدم الذي أُحرز في تنفيذ بعض المعايير بوضوح، كما خلص إليه الأمين العام. ونرى أن الهيئات المؤقتة أدركت بشكل كامل العلاقة الحتمية بين التقدم في تنفيذ المعايير، والتقدم في العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وثمة هيئات ديمقراطية تؤدي عملها بفعالية، وتتحسن باستمرار، وتزداد قوة، ويجري اعتماد إجراءات تشريعية، وإيجاد جميع الهياكل اللازمة لتأسيس خدمة مدنية جديدة، وقد تمت مواصلة نقل الاختصاصات في مجال حكم القانون بنجاح.

غير أنه لا يزال ينبغي اعتماد تدابير تشريعية أخرى. يجب عدم اعتبار ذلك تفاصيل ثانوية يمكن تأجيل البث فيها إلى مرحلة قادمة. وتنعكس هذه التدابير في الأولويات الثلاث عشرة التي حددها فريق الاتصال ونقلها إلى الهيئات المؤقتة مؤخرا. وهي تتضمن الإرث الثقافي، والحرية الدينية، وإتمام إعادة الإعمار، ومنح التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات بفعل أحداث الشغب التي وقعت في آذار/مارس ٢٠٠٤، واعتماد استراتيجية للنقل العام لفائدة الأقليات، وإنشاء لجنة مستقلة لوسائط الإعلام.

من التطورات الإيجابية الإضافية التي تجدر الإشارة إليها التوقيع مؤخرا بين بريشتينا وبلغراد على بروتوكول يتعلق بالعائدين، والتقدم المحرز في المحافظة على الإرث الديني والثقافي، لا سيما بشأن برنامج إعادة بناء مرافق تابعة للكنيسة تضررت بفعل أحداث العنف في آذار/مارس ٢٠٠٤.

ما نحن بحاجة ماسة إليه الآن – لكن يجري تحقيقه ببطء شديد – هو إحرازتقدم دائم وملموس، كفيل بأن يعطي معنى حقيقيا للإصلاحات. ونحتاج أيضا إلى تقدم يُترجم أي قرار أو إجراء تم اتخاذه في بريشتينا إلى أمر واقع في بريزرين، وجنجلان، وستربس، على سبيل المثال. وبكل تأكيد، لا يمكن اعتبار أن تقدما كاملا في تأسيس نظام ديمقراطي يعمل بشكل جيد قد أحرز طالما أن جزءا من المجتمع يفترض أنه يمثلها يرفض المشاركة. ولا يسعنا إلا أن نشدد على أهمية انضمام صرب كوسوفو الى الهيئات المؤقتة والمشاركة فيها، لما ينطوي عليه ذلك من فائدة لهم بالذات.

ومن المؤكد أيضا أن إحراز التقدم في المصالحة وتشجيع الديمقراطية والتعدد العرقي في كوسوفو سيكون مستحيلا طالما أن الأقليات تعيش في جو من انعدام الأمن وانتشار القيود الشديدة على حرية التنقل. إن التزايد في أحداث العنف وانعدام الأمن في الشهر الماضي، لا سيما في الشمال، الأمر الذي خلف ضحايا من الأقلية الصربية أساسا، أمر حقيقي ينبغي لنا ألا نتجاهله أو نقلل من شأنه. قد لا تكون بعض الهجمات العنيفة ذات دوافع عرقية. لهذا من المهم جدا أن نبحث عن الحقيقة وأن نطمئن الناس ونبين لهم أننا نأخذ شواغلهم ومخاوفهم بعين الاعتبار، ونعالجها بشكل فعال.

وفيما نمضي قدما في إحراز تقدم سياسي بشأن مركز كوسوفو في المستقبل، ينبغي لنا إعطاء أهمية أكبر للأمن في الميدان – وجعله باديا للعيان، وملموسا، ومرصودا ومحققا – واعتباره أولوية قصوى للحضور الدولي في كوسوفو والهيئات المؤقتة معا.

كلنا هنا واعون بأننا لا يمكن أن ننظر الى الصورة في الميدان في كوسوفو بشكل منفصل عما يحدث في فيينا بشأن العملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو في المستقبل. لقد عالجت المحادثات في فيينا حتى الآن جميع الجوانب الأساسية للعلاقة بين طرفي كوسوفو الألبان والصرب، غير أن التقدم كان محدودا. والأمر الإيجابي الذي تم إحرازه على الأقل، هو أن الطرفين معا استعرضا مواقفهما بشكل واضح، وحددا شواغلهما المشتركة والنقاط التي قد تصير موضع اتفاق. وما زلنا نرى أن مواصلة التقدم بشأن المعايير – بالموازاة مع الإرادة السياسية، بطبيعة الحال – من أهم العوامل التي قد تعطي زخما قويا لمساعي سد الفجوة بين مواقف الطرفين.

غير إننا نرى كذلك أنه من المناسب في هذا الظرف الرجوع إلى نقطة البداية، وتذكير الكل بالقواعد الأساسية لهذه الممارسة، كما توضحها المبادئ التوجيهية لفريق الاتصال، التي أيدها مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وهي ما يلي: ينبغي تكييف تسوية المركز بصورة تامة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والديمقراطية والقانون الدولي؛ ويجب أن تعزز تسوية المركز الأمن والاستقرار الإقليميين، وألا تطرأ أية تغييرات على إقليم كوسوفو الحالي.

وتشكل هذه المبادئ حقا ينبغي المطالبة به، وواجبا يجب على كل من ألبان وصرب كوسوفو احترامه. وبينما تتخذ العملية السياسية في فيينا وقعا أسرع، ينبغي للهيئات المؤقتة، في الأشهر القادمة، أن تحافظ على وتيرة عملها وتواصل تحقيق النتائج. وستعطي هذه النتائج الدليل الوحيد على أن إقليم كوسوفو مستعد للمضي قدما.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة سعادة السيدة ساندا راسكوفيتش إفيتش، رئيسة مركز التنسيق في جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، والسيد سورين جيسن – بيترسن، رئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والوفد المرافق له، في جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم.

وقد أحطنا علما بتقرير الأمين العام (S/2006/361) وبالإحاطة الإعلامية لممثله الخاص حول الحالة في كوسوفو، جمهورية صربيا. وأحطنا علما كذلك بعمل السيد جيسين – بيترسن، بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، خلال العامين الماضيين. ولكننا نجد لزاما علينا أن نلاحظ أن التقرير الأخير يظهر إشارات إزاء محاولة إعادة كتابة حقائق الواقع في كوسوفو. ولا بد لنا من الملاحظة كذلك أنه على الرغم من بعض

الاتجاهات الإيجابية والوعود التي أعلنها قادة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو، فإن تنفيذ المعايير في كوسوفو ما زال لا يبعث على الرضا. إن بعض التطورات الإيجابية الجانبية في كوسوفو – كأداء الإدارة المحلية على سبيل المثال – لا يمكن أن تعوض عن الإخفاق في تنفيذ المعايير في المنطقة ككل.

ونحن نؤيد نداء الأمين العام الذي وجهه إلى قادة الإقليم للعمل سريعا على التصدي لتلك المشاكل، مع توجيه الاهتمام الأساسي إلى مجالات الأولوية، ولا سيما تلك التي لها أهمية حيوية بالنسبة للأقليات القومية. وفريق الاتصال، بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة، قد قدم إلى قادة المؤسسات المؤقتة قائمة بالخطوات الأساسية في هذا الصدد. وسيكون التقدم في هذه المجالات مؤشرا هاما إلى استعداد قيادة كوسوفو لإرساء أسس المجتمع الديمقراطي المتعدد الأعراق الذي تستطيع كل الجماعات أن تعيش بين ظهرانيه في ظل ظروف حياة كريمة وآمنة. ولا بد لنا من أن نضيف على عجل أن هذه القائمة لا تشكل إلا جزءا يسيرا مما يتعين عمله في النهاية. ونحن نعول على الرصد الدقيق الذي يقوم به فريق الاتصال في ما يتعلق بتنفيذ المعايير من جانب قادة الإقليم.

ومن السابق لأوانه في هذه المرحلة القول إن الضمانات الأساسية لحقوق أبناء الأقليات وسلامة وحرية حركتهم، ولا سيما الصرب، قائمة الآن. إن المشاكل المرتبطة باللامركزية وحماية الإرث الديني والثقافي للأقليات ما زالت بعيدة عن الحل. ويتطلب هذا الأمر العاجل بذل جهود إضافية على هذا المسار من جانب بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الأوروبية. ونرحب كذلك ببذل مزيد من الجهود الحثيثة من جانب مجلس أوروبا.

وفي مجال المحافظة على القانون والنظام، وخاصة في ما يتعلق بالتقدم المحرز في التحقيق في المذابح التي اقترفت ضد الصرب في آذار/مارس ٢٠٠٤، نلاحظ أنه حتى الآن لم يتم القضاء على شبكة واحدة من تلك التي وقفت وراء تلك المذابح. والمنازل التي هدمت قبل عامين لم تتم إعادة بناء إلا نصفها حتى الآن.

ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء المعلومات المتاحة حول وقوع ١٨٧ هجوما على أفراد من السكان غير الألبان في كوسوفو، وذلك في الفترة من ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد استخدمت الأسلحة النارية في ١٥ هجوما من بين تلك الهجمات، واستخدمت العبوات الناسفة في ١١ منها. كما وقعت ١٦ حادثة إضرام نار، وألقيت الحجارة على ٢٧ مسافرا في السيارات. ونتيجة لتلك الهجمات قتل شخص واحد وجرح ٢١ شخصا ولحق الخراب أو الحريق بـ ٢٥ منزلا، بالإضافة إلى تدنيس ١٨ ضريحا. وتتضمن القائمة المزيد من الخسائر. ووقعت سلسلة أحداث مخلة مماثلة في ميتروفيتشا الشمالية، وكان الضحايا بالتأكيد من الجالية الصربية في كوسوفو. ولا يجري التحقيق الكامل في الجرائم المرتكبة ضد الأقلية القومية الصربية ويظل المجرمون بدون عقاب. إن نفي حقيقة أن غالبية هذه الحوادث تقع بدوافع عرقية يتعارض مع المنطق السليم.

وتشير الحقائق إلى وجوب ممارسة ضغط دولي أكثر فعالية على المتطرفين في كوسوفو. ولا ينبغي أن يستسلم المجتمع الدولي لابتزاز المتطرفين، الذي يستند إلى التهديد بأن موجة العنف ستستمر إذا لم يحقق الإقليم استقلاله في نهاية العام. إن السلطات في بريشتينا التي تدعي الرشد السياسي، بالإضافة إلى بعثة الأمم المتحدة، يجب أن يضعا حدا فعالا لمثل هذه التهديدات، وبالأخص لمثل تلك الأفعال.

وأكثر ما يدعو إلى الأسف هي الحالة المتعلقة بحرية الحركة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حقيقة أن الغالبية العظمى من سكان الجيب الصربي غراسانيتشا بالقرب من بريشتينا، لم يذهبوا على الإطلاق إلى مركز عاصمة المقاطعة. وبعبارة أخرى، فإن هؤلاء يعيشون في عزلة تامة بسبب الخوف وانعدام الأمن على الطرق.

وأرحب باللقاء الذي تم بين السيد سيدو، رئيس كوسوفو، والأسقف تيوديسي، رئيس الدير في ديسوكي ديتشاني. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى إحراز تقدم في هذا المجال.

ولكن الحالة المتعلقة بعودة اللاجئين وحقوق الطوائف ما زالت لا تبعث على الرضا، كما تؤكد ذلك الأرقام الواردة في التقرير. وهذا لا يأخذ في الحسبان أولئك الذين سجلوا أسماءهم بصفتهم عائدين ثم باعوا أملاكهم وغادروا كوسوفو من جديد. ومن أجل تصويب هذا الوضع، نحن بحاجة ليس إلى بيانات سياسية فحسب، بل إلى جهود ملموسة، بما فيها تدابير مالية لتحسين الأوضاع المعيشية في الميدان، وإزالة العقبات من طريق العودة.

وقد أحطنا علما، بصفة خاصة، بالدور الذي تؤديه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومجلس أوروبا في ترميم مباني الكنيسة الأرثوذكسية في كوسوفو. ونحن نعول على استمرار الرصد عن كثب من جانب هاتين المنظمتين. ونشارك الأمين العام قلقه إزاء استمرار عمليات التخريب ضد المقدسات الدينية. ويتطلب أي حادث من هذا النوع أشد الإدانة، ولا سيما من جانب قادة الإقليم.

إن عدم مشاركة صرب كوسوفو في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة يظهر أن كوسوفو ما زالت بعيدة عن إيجاد حل للمهمة الأساسية، ألا وهي بناء المجتمع الديمقراطي المتعدد الأعراق. وما زال مستوى الثقة بمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو ضعيفا. وفضلا عن ذلك، فإن الطوائف غير الألبانية لديها هواجس كثيرة إزاء غياب الديمقراطية والنظم التي تشمل الأقليات، وكذلك إزاء الآليات القائمة لرصد التنفيذ محليا للقرارات التي تخدم الجميع، بدلا من أن تخدم طائفة واحدة. وما زال عدد كبير من أعضاء الطوائف غير الألبانية لديهم انطباع بأن مشاركتهم في المؤسسات المؤقتة لا يعدو عن كونه عملية تجميل. وهم يشعرون بعدم وجود مشاركة حقيقية في عملية اتخاذ القرارات. وينبغي لطائفة الأغلبية أن تهيئ بيئة تشجع الأقليات، وعلى وجه الخصوص الأقلية الصربية، على التعاون مع السلطات المؤقتة والتعاون في كل نواحي الحياة في كوسوفو. وفي هذا الصدد، فإننا نعتقد أن من الخطأ محاولة توجيه اللوم إلى بلغراد لعدم مشاركة الصرب في كوسوفو في أنشطة المؤسسات المؤقتة. كما أنه لا ينبغي اتهام بلغراد بأنها سبب الحالة غير المرضية لتنفيذ المعايير.

إننا نحث قادة المؤسسات المؤقتة بشكل عاجل على تكثيف جهودهم لضمان التقدم الحقيقي والمستمر في تنفيذ المعايير، ولا سيما في مجالات الأولوية بالنسبة للأقليات القومية.

ونظرا للأهمية الحاسمة للمعايير بالنسبة لمستقبل كوسوفو، فإننا نعارض بشكل مطلق محاولات تأجيل تنفيذها إلى ما بعد تحديد المركز النهائي. ونرى في البيانات المتعلقة بالتحديد المسبق لمسألة استقلال المنطقة قبل نهاية العام أنها غير مقبولة. كما أننا نعارض الفكرة التي استمعنا إليها هنا وهناك ومفادها أن ”المركز إذا نجح يأتي قبل المعايير“. كما أن الحجج بأن استقلال الإقليم سيمكن بريشتينا، بشكل ما، من أن تنفذ المعايير لا أساس لها من الصحة.

إن تحقيق تقدم محدد وفعال يتعلق بالمعايير هو من العوامل الحاسمة التي تؤثر على وتيرة ونجاح عملية المفاوضات التي ستحدد مركز كوسوفو في المستقبل. ونحن على قناعة بأن عملية تصحيحية نوعية للحالة المتعلقة بالمعايير هي وحدها القادرة على إرساء الأساس لتقدم مثمر في تنفيذها من خلال وساطة السيد مارتي أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام، لإيجاد حل وسط بالتفاوض بين بلغراد وبريشتينا. ونلاحظ أنه ينبغي أن تصبح مهمة الوسطاء الدوليين مهمة وساطة على وجه التحديد وألا تصبح فرضا لأفكارهم، وخاصة إذا كانت لا تتطابق سوى مع أفكار طرف واحد.

ومن الجلي بالفعل أنه حتى في حالة التوصل إلى نتيجة مثلى، لا يمكن تحقيق نتائج دائمة وحقيقية في وضع المعايير إلا على المدى الطويل. ولا بد من مضي قسط لا بأس به من الوقت كيما يتوصل الطرفان إلى نتيجة في مفاوضات مركز كوسوفو. وفي ذلك الصدد، لا نرى مسوغا لتعجيل قضية المركز بطريقة مصطنعة. ونشعر في ذلك الصدد بأن إنشاء أي نوع من الأطر الزمنية الصارمة بطريقة تعسفية قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ونستند في ذلك التقييم إلى إمكانيات متعددة لخيار المركز. ولا بد أن يتخذ الطرفان في المفاوضات المباشرة بأنفسهم، بدون ضغط خارجي، قرارا يقوم على المفاوضات بشأن مركز كوسوفو مستقبلا ويرضي كلا من بلغراد وبرشتينا.

وفي ذلك الصدد، فإنه من الأهمية بمكان وفي سياق الجولة القادمة من المفاوضات، النظر في منهاج مركز بلغراد بطريقة بناءة إلى جانب مقترحات أخرى. ويعتمد نجاح الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي بشأن كوسوفو على مواصلة مراعاة قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والمبادئ التوجيهية التي حددها فريق الاتصال، فضلا عن رصد مجلس الأمن المستمر والشامل لتنفيذ المعايير في الإقليم وتطور عملية المفاوضات حيث يسعى الطرفان إلى حل يتعلق بالمركز ويكون مقبولا على نحو متبادل.

ولا بد أن يكون القرار المتعلق بمركز الإقليم في المستقبل شاملا، تحت كل الظروف. وسيكون لصيغة حل مشكلات كوسوفو- التي هي بالمناسبة، ليست فريدة من نوعها على الإطلاق - تأثير على تطور الأوضاع في صراعات أخرى. ولذا، لا بد لمجلس الأمن من تأييد المفاوضات فحسب، لا حلول منحازة أو أحادية الجانب أو مفروضة، إذ أن المفاوضات هي وحدها التي لن تشكل سابقة سلبية في سياق تسوية الأزمات الدولية.

السيد متولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، اسمحوا لي الانضمام إلى زملائي في إزجاء الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيسن - بيترسن، على مجمل مساهمته في عملية السلام في كوسوفو وعلى إحاطته الإعلامية التي قدمها هذا اليوم. ونعتقد أنه، في هذه المرحلة الحاسمة بالنسبة للوجود الدولي في كوسوفو، بوسعنا أن نأمل في تعيين جديد قريبا.

ونعرب عن تقديرنا كذلك لجميع أعضاء فريق بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على التزامهم وعملهم اليومي.

وبالنيابة عن وفدي، أود أن أرحب بالسيدة راسكوفيتش - ايفتش، رئيسة مركز التنسيق في جمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا وبوجود رئيس الوزراء لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لكوسوفو، السيد تشيكو، في هذه الجلسة.

تبقى منطقة غرب البلقان أولوية طبيعية للسياسة الخارجية السلوفاكية لأسباب عديدة. ويستند انخراطنا هناك إلى مبدأي الشفافية والحياد الراميين إلى تعزيز الاستقرار في المنطقة ودعم عملية إرساء الديمقراطية والاندماج.

وتؤيد سلوفاكيا البيان الذي سيدلي به لاحقا هذا الصباح ممثل النمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ولذلك سأقتصر في بياني على النقاط التالية.

بادئ ذي بدء، نود أن نشكر الأمين العام على تقييمه للحالة في كوسوفو، الوارد في تقريره عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونواصل اعتقادنا أن دور البعثة، نتيجة لقرار مجلس الأمن باستهلال المفاوضات بغية تحديد مركز كوسوفو مستقبلا، أصبح اليوم أكثر حيوية وأهمية بالنسبة لسلام المنطقة واستقرارها ورخائها وكذلك بالنسبة لتسوية دائمة لمركز كوسوفو مستقبلا.

ولذلك، فإننا نعتقد أن تقرير البعثة لا يبين تماما السياق الذي قُدم فيه. وكنا نأمل في الحصول على شيء من الإسهاب الذي من شأنه مساعدتنا على تيسير تقييمنا للعملية السياسية المتواصلة برعاية الأمم المتحدة. ونعتبر أن التقرير غير مرض بالنسبة للجوانب التالية: قدرة مؤسسات كوسوفو على التصدي لتحديات إرساء الديمقراطية وسيادة القانون، مع التشديد على قضية الجريمة الدولية المنظمة، التي يتجاوز تهديدها لما هو أكثر من كوسوفو وأقرب جيرانها؛ واحتمالات استدامة كوسوفو اقتصاديا وسياسيا؛ والتوقعات بقدرتها على التعايش المتعدد الأعراف، مما يتناسب تناسبا مباشرا مع قضايا عودة اللاجئين والمشردين داخليا؛ وأخيرا وليس آخرا، مسألة ما إذا كان مركز كوسوفو النهائي سيساهم في استقرار المنطقة.

وينبغي مراعاة تلك القضايا الحاسمة لتحديد مركز كوسوفو مستقبلا، ونتطلع إلى الحصول على التقرير القادم للسيد أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام لعملية تحديد مركز كوسوفو مستقبلا.

وثانيا، نلاحظ بشيء من الرضا الجزء الذي يسهب فيه الأمين العام في تقريره بشكل إيجابي عن الاتجاهات العامة لدى قيادة كوسوفو الجديدة حول قضية تنفيذ المعايير المتواصلة. ونشيد بالدور الشخصي لرئيس الوزراء السيد تشيكو في ذلك الصدد، الذي ترد كذلك الإشادة به في التقرير.

بيد أنه في سياق المحادثات المتعلقة بمركز كوسوفو مستقبلا، نعتقد أنه من الموضوعية الحاسمة تقييم ما إذا كانت النتائج الإجمالية في ذلك الصدد كافية لإحراز المزيد من التقدم بشأن قضية مركز كوسوفو مستقبلا، والعكس صحيح. ويمثل انعدام النهج المباشر في ذلك الصدد، وقرار فريق الاتصال إعادة تعريف وتضييق المعايير الرئيسية، مؤشرين إلى انعدام إمكانية اعتبار الحالة في هذا المجال إيجابية كما جرى تقديمها. ولذا، نعتقد أن الأولويات الثلاث عشرة لتنفيذ المعايير التي نظر فيها فريق الاتصال تستحق دعما خاصا واستعراضا تاما من قبل مجلس الأمن، فضلا عن هيئات أخرى.

وثالثا، نرى أنه من الأهمية بمكان مشاركة صرب كوسوفو في عملية مركز كوسوفو مستقبلا، فضلا عن مساهمتهم في الحياة السياسية لكوسوفو. ولذا، نناشد بلغراد تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة في العملية، وفي الحياة السياسية في كوسوفو بغية التأثير على العملية الحاسمة بالنسبة لمستقبل الإقليم. ونناشد أيضا بلغراد وبرشتينا السماح لصرب كوسوفو بممارسة حقوقهم بطريقة تساهم في تهيئة جو ايجابي في عملية المفاوضات وإرساء دعائم الاستقرار في المنطقة.

بيد أننا لا نشاطر من يرى بأن الهدف الرسمي لمشاركة الأقليات على المستوى المركزي لمؤسسات الحكم الذاتي في إقليم كوسوفو المتمثل في نسبة ١٦,٦ في المائة يحقق مصالح المجتمع الدولي في كوسوفو على أحسن وجه كما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي رأينا،

لا تمثل هذه النسبة أداة تعبئة طيبة لمشاركة الأقليات في الحكومة المركزية. والوجود المتواصل للهياكل المتوازية، كما يرد أيضا في التقرير، دليل على أن الأقليات لا تزال غير واثقة بمؤسسات الحكم الذاتي المركزية في إقليم كوسوفو.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن تحديد مركز كوسوفو مستقبلا مسألة حساسة للغاية. ومن المحتم بالفعل تقريبا أن يستشعر الناس آثارها في ما وراء حدود المنطقة. وترتبط نقاط الانطلاق في قضية كوسوفو بالمركز الذي تم تحديده في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتداخله بتعقيدات المنطقة العرقية والدينية، التي استمرت على مدى قرون. وتجعل تلك العناصر من قضية كوسوفو قضية خاصة واستثنائية.

وبينما قد تنجم مشكلات عن فرض الحل المنشود اليوم بشأن الإطار الدولي لتسوية الصراع، لا تزال ثمة بدائل عديدة يمكن استكشافها. وقد يثير الفشل المحتمل لحل غير سليم تساؤلا عن الأدوات القائمة لتسوية الصراع التي استخدمت على مدى عقود. ولذا، نرغب في تكرار اعتقادنا بضرورة إيجاد تسوية دائمة ومتوازنة لمركز كوسوفو مستقبلا. وفي الوقت ذاته، وكما أبرزت ذلك المبادئ التوجيهية لفريق الاتصال من أجل التوصل إلى تسوية مركز كوسوفو

> ''ينبغي أن تتوافق تسوية قضية كوسوفو تماما مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والديمقراطية والقانون الدولي والمشاركة في الأمن الإقليمي''.

ونواصل اعتقادنا بأهمية السعي إلى تحقيق تسوية قائمة على أساس المفاوضات والتنازلات من بلغراد وبرشتينا على السواء من خلال إجراء محادثات مباشرة وإقامة حوار مباشر. ولن يساهم في إحلال الأمن والاستقرار الدائمين في المنطقة سوى ذلك الحل الذي يبين الشواغل الموضوعية للأطراف المعنية كافة ولا يعتبر مفروضا من الخارج. وفي ذلك السياق، نعتقد أيضا بضرورة أن تبقى كل خيارات نتائج المحادثات الدائرة حول مركز كوسوفو مفتوحة. وإذ نتوقع إحراز النجاح في المحادثات الدائرة حول مركز كوسوفو، نعتقد أن الامتناع عن القيام بأي نشاط يمكن أن يعطي الانطباع لبلغراد أو برشتينا بالحكم المسبق على نتيجة المحادثات النهائية يفوق في أهميته المشاركة في المحادثات.

وفي الختام أود أن أؤكد لكم من جديد أن سلوفاكيا، التي هي بلد من البلدان المساهمة بقوات، على استعداد لأن تواصل تفانيها لعملية تحقيق السلام والاستقرار والتكامل في البلقان.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد يسين - بيترسن الممثل الخاص للأمين العام على عرضه للتقرير عن أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الأشهر الأولى من هذا العام. وبمناسبة إعلان الممثل الخاص عن تقاعده في القريب من منصبه، يود وفدي أن يعرب له عن امتناننا لتفانيه وللجهود التي بذلها كرئيس للبعثة طوال ما يقرب من عامين. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا للسيدة ساندا راسكوفيتش - إيفيتش رئيسة المركز التنسيقي لجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

ولقد أحرزت العملية السياسية الرامية إلى تقرير المركز المقبل لكوسوفو تقدما في الأشهر الأولى من تطبيقها. وعلى الرغم من أن من السابق للأوان المطالبة بالتوصل إلى اتفاقات محددة، يشجعنا الاشتراك النشط من جانب الطرفين في هذه المحادثات، والتقدم المحرز فيها. ونأمل، أن نبدأ في القريب، نتيجة لهذا الاستعداد، في أن نشهد التوصل إلى تفاهمات أولية. ويكرر وفدي تأكيد دعمه لذلك التقدم السياسي الرامي إلى التوصل إلى حل تفاوضي. ونؤيد أيضا

النهج الذي اتبعه المبعوث الخاص لبدء المحادثات المباشرة بين الطرفين بشأن المسائل العملية والتحرك تدريجيا نحو مسألة تحديد المركز المقبل.

إلا أن من الأهمية بمكان في السعي إلى تحديد المركز المقبل لكوسوفو، كما ذكرنا من قبل، ألا نعوق تنفيذ المعايير. والواقع أن التقدم الهام في تنفيذ المعايير شرط حاسم الأهمية لإحراز تقدم في العملية السياسية.

ومن الأهمية بمكان، مهما يكن الكيان الإقليمي الذي سيبزغ في كوسوفو، أن يكون هذا الكيان ديمقراطيا، وتحترم فيه الحريات المدنية، ويسوده التسامح السياسي والديني، وتحترم فيه الأقليات، وتوجد فيه فرص اقتصادية للجميع، ويتم فيه نقل السلطة بطريقة تدريجية وديمقراطية. وتنفيذ المعايير شيء أساسي من أجل إنشاء كيان بهذه الصفة، ومن ثم المساعدة في تحقيق الرؤية الأوروبية لتلك المنطقة.

ويسرنا أن نلاحظ الالتزام المجدد، الذي اقترح القادة الجدد في كوسوفو في ضوئه الاضطلاع بالمهام المعلقة فيما يتصل بتنفيذ المعايير. وعلى الرغم من أننا نفهم أنه ما زالت هناك مجالات رئيسية يتعين فيها إحراز تقدم هام، فإن الإجراءات المتخذة حتى الآن والواردة في التقرير تجعلنا نشعر بالأمل فيما يتصل بالنتائج القصيرة الأجل. إلا أنه يجب علينا أن نكرر تأكيد أنه يتعين على جميع الأطراف أن تشارك في تلك العملية الحاسمة الأهمية لمستقبلهم وأن تتعاون بشأنها. فبناء أي مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق يتطلب الاشتراك النشط من جانب كل الأطراف المعنية، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء يتيح الفرصة لإرساء الأسس اللازمة للتوصل إلى حل دائم لمسألة كوسوفو.

وتتمثل إحدى الأولويات، في معرض تنفيذ المعايير، في تحقيق المصالحة وتعزيز عودة المشردين، فضلا عن الاحترام التام لتنوع السكان. ونرحب بالتوقيع مؤخرا في ٦ حزيران/ يونيه على البروتوكول من جانب ممثل صربيا ومنطقة كوسوفو، لتعجيل عودة المشردين. ويبرهن توقيع ذلك الصك على الإرادة السياسية للأطراف المعنية على معالجة المشكلة، وهذا شيء حاسم الأهمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع المحادثات المباشرة بشأن عودة المشردين التي بدأت وستستمر على صعيد الخبراء، بغية التوصل إلى حقائق محددة يمكن أن تهيئ بيئة إيجابية جديدة في معالجة مسألة كوسوفو.

ويتمثل أحد الجوانب التي يرى وفدي أنها أساسية في عملية تنفيذ المعايير في إحراز تقدم في بناء اقتصاد في كوسوفو تتوفر له مقومات الاستمرار، وتتوفر له قدرة إنتاجية كافية لكفالة الاستدامة الاقتصادية والديمقراطية المقبلة في كوسوفو. غير أن الاقتصاد الذي تتوفر له مقومات الاستمرار ما زال بعيد المنال في كوسوفو، ومن ثم فإن هناك شكوكا في إمكانية وجود ديمقراطية مستدامة متعددة الأعراق في المستقبل في بلد يسوده مثل هذه الفقر المدقع. ونأمل أن تؤدي الإجراءات الاقتصادية الواردة في التقرير والرامية إلى تحديث الاقتصاد إلى توفير فرص العمالة على الأجل القصير حتى يصبح السكان المحليون جزءا من الاقتصاد، وحتى يمكنهم أن يساعدوا بهذه الطريقة في مكافحة الجريمة المزعجة والأنشطة الدولية غير القانونية في كوسوفو.

السيد دي لا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر السيد يسين – بيترسن على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه المستمر بتحقيق الاستقرار والتنمية في كوسوفو، كما يتجلى في التقدم الكبير الذي لمسناه اليوم. وأود أن أشارك من أشادوا به بحق بمناسبة قرب تقاعده من منصبه.

ويسرني أن أرحب هنا بالسيدة راسكوفيتش – إيفيتش رئيسة المركز التنسيقي لجمهورية صربيا لكوسوفو

وميتوهيا، والسيد تشيكو رئيس وزراء كوسوفو من بين وفد السيد يسين – بيترسن.

وسيدلي ممثل النمسا، بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي، ببيان أؤيده تمام التأييد. وسأدلي بعدد من الملاحظات بالأصالة عن نفسي.

أولا، أود أن أؤكد الدافع الجديد الذي أعطته السلطات في كوسوفو – ولا سيما السيد تشيكو رئيس الوزراء الجديد – لتنفيذ المعايير على نحو محدد وسريع. ولقد تم إحراز تقدم ملموس وفقا لطلبات أعضاء المجلس. كما أن الحوار مع الأقليات، بدءا بالأقليات الصربية أمر يشجعنا. ونتشاطر تماما التقييم الإيجابي الذي قدمه الممثل الخاص للأمين العام في هذا الشأن.

ويجب أن تستمر سلطات كوسوفو في إحراز تقدم محقق على هذا الدرب. فثمة إجراءات ملموسة عديدة ينبغي أن تتخذ وبسرعة، خاصة بالنسبة للأولويات الثلاث عشرة التي حددها بعثة الأمم المتحدة وفريق الاتصال فيما يتعلق بحماية الأقليات وسيادة القانون. والتقدم في هذا المجال سيكون معياراً أساسياً حينما يأتي الوقت لتحديد مركز كوسوفو.

ولن يتسنى تحقيق استقرار دائم بدون مصالحة بين الطوائف. فالعنف الموجه ضد الأقليات والمشار إليه في تقرير الأمين العام يبين أن تلك المصالحة لا تزال بعيدة المنال. ونقل الاختصاصات في مجالي القضاء والشرطة إلى المؤسسات المؤقتة ينبغي أن يفضي إلى إنشاء إدارة محايدة قادرة على مكافحة أعمال العنف تلك. غير أن المصالحة اللازمة ستتطلب من صرب كوسوفو الموافقة على المشاركة في المؤسسات المؤقتة – الأمر الذي يحقق مصالحهم – كما دعتهم السلطات في كوسوفو إلى ذلك. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام القلق الذي أعرب عنه إزاء الضغوط التي يتعرض لها صرب كوسوفو لحملهم على ألا يفعلوا ذلك. ويجب أن تشجع سلطات بلغراد تلك المشاركة، لا أن تحول دونها.

وتطور الوضع في الميدان يرتبط بتطور العملية السياسية بشأن المركز في المستقبل. والحوار المباشر تحت إشراف السيد أهتيساري قد تعزز بفضل المشاركة الفعالة للطرفين. وفريق مفاوضي كوسوفو قدم مقترحات بناءة من حيث تطبيق اللامركزية. وبرغم اختلاف المواقف، يبدو أن من الممكن التوصل إلى قاسم مشترك بشأن بعض المسائل الملموسة، وفي ذلك المجال تحديداً. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، يجب أن تبدي الأطراف المرونة والروح التوفيقية.

أخيراً، يجب أن يبقى المجتمع الدولي حاضراً بشكل أو بآخر في كوسوفو، لكفالة تنفيذ المركز في المستقبل وضمان استقرار المنطقة برمتها. وينبغي ألا يكون هذا الحضور بعد الآن من خلال بعثة الأمم المتحدة، لأننا نعتقد أن ولايتها سوف تنتهي حالما يتحدد المركز. وسيكون للاتحاد الأوروبي دوره الخاص، وخاصة بالنسبة للقضاء والشرطة، وفرنسا مستعدة للإسهام والقيام بدورها في هذا المضمار.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أرحب برئيس الوزراء تشيكو هنا اليوم، ولأول مرة منذ تعيينه. وأرحب أيضاً بالسيدة راسكوفيتش – إيفيتش، وأشكرها على بيانها.

والمملكة المتحدة تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل النمسا في وقت لاحق باسم الاتحاد الأوروبي.

والمملكة المتحدة تود أن تعرب عن امتنانها للممثل الخاص، السيد سورين يسين – بيترسن، على العمل الممتاز للغاية الذي قام به خلال عامين في كوسوفو. لقد حوَّل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأنعشها وعمل

بلا كلل مع المؤسسات المؤقتة لضمان إحراز تقدم حقيقي بشأن المعايير وحقوق الأقليات. وبفضل جهوده إلى حد كبير، هيأت كوسوفو في الخريف الماضي لبدء عملية تحديد المركز. فالتزامه وجهده ومثابرته بلا هوادة بالتعاون مع فريقه هو مما يضيف الكثير إلى رصيد الأمم المتحدة. ونحن نتقدم بالشكر إلى أسرته أيضاً على دعمها له في مهمته الحيوية. والمملكة المتحدة تتمنى له كل التوفيق في المستقبل.

إن خليفته سيجد صعوبة في متابعة العمل الذي بدأه. والمملكة المتحدة تتطلع إلى قيام علاقة عمل مثمرة معه أو معها، مع استمرار عملية إصلاح البعثة، واستيعاب كوسوفو للدروس الصعبة بشأن المساءلة والمسؤولية. وسنحتاج إلى مزيد من العمل الجاد، وخاصة من أجل مواصلة العمل الجيد للسيد سورين يسين - بيترسن في الوصول إلى طوائف الأقلية بغية المساعدة على تهيئة مناخ يمكن أن تتعايش فيه كل الطوائف في استقرار وازدهار.

وأود أن أعرض أربع نقاط موجزة بشأن الأولويات خلال الأشهر المقبلة.

أولاً، إن تقرير الأمين العام يوضح أن تقدماً كبيراً قد أُحرِز بشأن تطبيق المعايير والوصول إلى طوائف الأقلية. ونحن نرحب بذلك، ولكن ينبغي إدامته. ولا بد من إحراز مزيد من التقدم على كل الأصعدة، مثل التشريع الخاص بحقوق الأقليات وإعادة بناء الممتلكات التي دمرت أو لحقت بها الأضرار. ونتطلع إلى أن تتخذ الجمعية بعض الخطوات الهامة في هذا المجال خلال الأسابيع القادمة.

وما فتئ المجتمع الدولي وهذا المجلس يركزان على رصد النتائج الملموسة، كما توضح رسالة فريق الاتصال الموجهة إلى بريشتينا بتاريخ ٩ حزيران/يونيه، والتي تحدد - كما ذكر ممثل فرنسا - المجالات الثلاثة عشر ذات الأولوية مشفوعة بجداول زمنية لتحقيق التقدم.

وأود أن أكرر بقوة ما قاله ممثل بيرو من أن مستقبل كوسوفو هو مستقبل ديمقراطية عاملة واقتصاد عامل. وأؤيد أيضاً ما قاله عن الرؤية الأوروبية. بالطبع، نحن نود أن ينطبق المستقبل الأوروبي على صربيا، أيضاً.

ثانياً، إن جهود حكومة كوسوفو للوصول إلى الأقليات تستحق الإعجاب. فالمؤتمر بين الأديان الذي نظمته الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وزيارة الرئيس سيديو للمناطق الصربية في كوسوفو، علامات إيجابية جداً. غير أن هذه المبادرات لن تحقق تقدماً كبيراً إلا إذا كانت متبادلة. ومن الصعب أن نرى كيف أن إصرار بلغراد على حمل صرب كوسوفو على عدم الانضمام إلى مؤسسات كوسوفو أو الحياة السياسية فيها يخدم مصالحهم. فهذا لا يخدم مصالح صرب كوسوفو. ومستقبل أولئك في كوسوفو إنما يتحقق من خلال المشاركة النشطة والإسهام الفعال، وليس بالانعزال وانغلاق مجتمعهم.

ثالثاً، إن الرسالة التي وجهها فريق الاتصال إلى بلغراد بتاريخ ٩ حزيران/يونيه طالبت القيادة الصربية بالكف عن عرقلة العمليات التي من شأنها أن تحسن حياة صرب كوسوفو فحسب. والمشاركة النشطة والبناءة لبلغراد في عملية تحديد مركز كوسوفو هي السبيل الأمثل للمحافظة على مصالح الطائفة الصربية في كوسوفو وحمايتها والنهوض بها. ولكنها أيضاً جزء حيوي من تقارب بلغراد نفسها مع بقية أوروبا، كيما تتبوأ مكانها الصحيح هناك.

وأرحب بما قالته السيدة راسكوفيتش - إيفيتش عن أهمية مشاركة صرب كوسوفو في الحياة السياسية في كوسوفو. وهذا شيء نرحب به جداً، ولكنني أشجع بلغراد على ألا تجعل ذلك مشروطاً بالموافقة على اللامركزية. فاللامركزية جزء هام من مستقبل كوسوفو. والمحادثات

جارية في فيينا، وهي تستحق تأييدنا. إلا أن مشاركة صرب كوسوفو مطلوبة الآن، دون شروط مسبقة.

أخيراً، أود أن أؤكد على استمرار دعم المملكة المتحدة بلا تحفظ للسيد مارتي أهتيساري مبعوث الخاص للأمين العام المعني بمستقبل كوسوفو. وسوف أحتفظ بتعليقاتنا بشأن المركز إلى أن يقدم عرضه في وقت لاحق من هذا الصيف. ولكن، أود أن أرد على نقطتين أُثيرتا اليوم. بما في ذلك نقطة أثارتها السيدة راسكوفيتش - إيفيتش بشأن النظام الدولي والشرعية الدولية.

والمملكة المتحدة تُذكِّر بالبيان الوزاري لفريق الاتصال المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير، الذي أيدته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. فالحل بشأن المركز النهائي يجب أن يكون مقبولاً لشعب كوسوفو. وفي ميثاق الأمم المتحدة أساس سليم لذلك.

كما أود أن أكرر ما قاله ممثل الصين فيما يتعلق بالخصوصية الشديدة للحالة في كوسوفو وتعقدها. صحيح أن المشاكل اليومية لكوسوفو، لاسيما في الاقتصاد، ليست فريدة وليست حكراً على هذا المكان. لكن كوسوفو في مكان فريد بين حالات ما بعد الصراع بفضل أحداث عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ووجود عملية المركز، التي يقودها مارتي أهتيساري. وحسم المركز يعزز الاستقرار الإقليمي، ولا ينال منه.

والمملكة المتحدة جادة بشأن التزامات فريق الاتصال التي عبر عنها في مبادئه التوجيهية وفي بيان ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. ونحن نعمل بصورة مكثفة صوب التوصل إلى تسوية خلال عام ٢٠٠٦. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح بتأخير عملية تحديد المركز النهائي.

السيد برنسيك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نشارك الأعضاء الآخرين الترحيب بعودة السيد يسين - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام، إلى مجلس الأمن مرة أخرى، ونشكره على تقريره المشجع عن التقدم المحرز في كوسوفو. لقد قام بعمل ممتاز ورائع في إطار منصبه في قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وإننا نأسف لاستقالته في ٣٠ حزيران/يونيه، وإن كنا نتمنى له كل التوفيق في جهوده في المستقبل.

ونرحب بالتقدم الذي وثّقه المبعوث الخاص في كوسوفو. وبصورة خاصة، قمنئ الولايات المتحدة رئيس كوسوفو، السيد سيديو ورئيس الوزراء، السيد تشيكو، على نداءاقمما الجريئة من أجل مصالحة عرقية وعلى الإجراءات التي اتخذت لتحسين حياة طوائف الأقليات في كوسوفو.

ومع ذلك، ندرك أنه ثمة حاجة إلى المزيد من العمل، وبخاصة في الأجل القصير، من أجل بناء الثقة بين الأقليات في كوسوفو. وهذا أمر حاسم في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات بشأن مركز كوسوفو في المستقبل. ومن المهم اتخاذ مبادرات رمزية، ولكن من الضروري أيضا أن نرى تحقيق نتائج أكثر على أرض الواقع. ويجب على زعماء كوسوفو، من خلال ما يتخذونه من إجراءات، مواصلة ما يبدونه من التزام بالمصالحة وقدرة على الحكم بفعالية. والخطوات الأولى التي تم اتخاذها مشجعة، ولكن يتعين على حكومة كوسوفو أن تحافظ على هذا الزخم.

إننا نرحب بانخفاض عدد الجرائم المحتملة التي ترتكب لدوافع عرقية، كما أبلغت عنه أخيرا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونحث قادة كل الفصائل على أن يدينوا جميع أشكال العنف وأن يحاكموا بشدة المسؤولين عن الأعمال التي ترتكب ضد الأقليات العرقية. كما نحث القادة على أن يمتنعوا عن الادعاء بوقوع جرائم بسبب دوافع عرقية حتى تتكشف الحقائق.

نلاحظ أنه يقع على عاتق بلغراد مسؤوليات هامة للمساعدة على تحسين الحالة في كوسوفو. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن توقف بلغراد الأعمال التي تعترض سبيل مشاركة صرب كوسوفو في مؤسسات كوسوفو. إن المشاركة في تلك المؤسسات ستسمح لصرب كوسوفو بالدفاع عن مصالحهم الذاتية بفعالية أكثر.

يجب مواصلة تنفيذ المعايير بعد تحديد مركز كوسوفو. وسيشكّل التنفيذ التام للمعايير جزءا مهما في عملية التنمية الديمقراطية طويلة الأجل في كوسوفو، وفي إدماجها في المستقبل في أوروبا. ونواصل تأييد السيد مارتي أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام، الذي يقود عملية تحديد مركز كوسوفو. ونتطلع إلى المشاورات التي سيجريها مع مجلس الأمن في هذا الصيف.

تدعو الولايات المتحدة كلا الجانبين إلى العمل مع السيد أهتيساري بشكل جدي وبناء في هذا الشأن، ولا سيما بشأن المسائل الأكثر أهمية بالنسبة للاستقرار طويل الأجل في كوسوفو، من قبيل تحقيق اللامركزية وحقوق الأقليات. ونحث كلا الجانبين على توخي الواقعية فيما يتعلق بنتائج عملية تحديد المركز. وأود أن أكرر فحسب ما قاله لتوه الممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسن – بيترسن بأنه: لن تكون هناك عودة إلى الحالة التي كانت عليها قبل عام ١٩٩٩، ولن يكون هناك تقسيم لكوسوفو ولا اتحاد لكوسوفو مع أي بلد آخر – أو جزء من أي بلد آخر. يجب أن تظل كوسوفو مجتمعا متعدد الأعراق، ويجب التوصل إلى تسوية مقبولة لشعب كوسوفو.

أخيرا، في رأينا، يجب بذل جميع الجهود الممكنة للتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض خلال عام ٢٠٠٦. إن وجود مزيد من التأخير سيطيل من فترة عدم الاستقرار، كما أشار لتوه الممثل الخاص للأمين العام.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أتقدم أيضا بالشكر للسيد سورين جيسن – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام، على العرض الذي قدمه. إن إحاطته الإعلامية، التي أتاحت للمجلس تفاصيل مفيدة، والتقرير الذي قدمه الأمين العام (S/2006/361) يوفران لنا صورة واضحة عن الوضع في كوسوفو – هذا الوضع الذي زاد من تفاقمه الأحداث الأخيرة التي وقعت هناك.

إننا قلقون في الواقع بسبب بعض البيانات والمبادرات أحادية الجانب التي قد تهدد بزعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع. ونشير بوجه خاص إلى المظاهرات الأخيرة والتي وقعت ضد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والتي لا تؤدي إلا إلى تصعيد التوترات التي لا داعي لها في الوقت الذي يدعو فيه المجتمع الدولي إلى التحلي بمزيد من المسؤولية، ولا سيما توفير كل الفرص لنجاح العملية السياسية التي بدأت لتوها، من أجل تحديد مركز كوسوفو في المستقبل.

اسمحوا لي أن أشيد عن جدارة بالسيد سورين جيسن – بيترسن، الذي يستعد لترك منصبه في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على ما قام به من أنشطة تتسم ببعد النظر خلال الأعوام القليلة الماضية، في بيئة صعبة بشكل خاص. فقد تمكن، أثناء ولايته، من تنفيذ وتوحيد الأنشطة الخاصة بمكافحة الجريمة وتعزيز الانتعاش الاقتصادي وبناء مجتمع متعدد الأعراق. ويشير التقرير الدوري للأمين العام بوضوح إلى التطورات المؤاتية التي تم ملاحظتها في الأشهر الأخيرة نتيجة لتلك الأنشطة.

وبفضل الزخم التي وفرته بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، يجري الاضطلاع بأنشطة عديدة لتمكين أعضاء المجتمع الصربي والأقليات الأخرى من أن يشعروا أنهم

ينتمون إلى كوسوفو وأنهم يعيشون في سلام وأمن. ويجب الاعتماد في الأجل الطويل على تلك النتائج.

وأثناء هذه الفترة، نقلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بنجاح اختصاصاتها للسلطات المؤقتة – الممثلة هنا اليوم برئيس الوزراء السيد تشيكو – في عدة مجالات من قبيل احترام سيادة القانون والشرطة والعدالة، مع الاحتفاظ بالتبرير العام بشأن تلك المسائل. وهذا يمكّن الآن سلطات بريشتينا من الاضطلاع بالإدارة اليومية لشؤونها. ويسرنا أن نشير إلى أن التغييرات السياسية الأخيرة لم تبدل هذا التعاون، الذي يظهر على جميع المستويات، بما في ذلك على المستوى المحلي. ويمثل التزام السلطات الجديدة بمواصلة إجراء التحقيق في الجرائم التي ارتكبت في آذار/مارس ٢٠٠٤ علامة مشجّعة على تثبيت العدالة ومحاربة الإفلات من العقاب.

ومع ذلك، يجب الاعتماد على تلك التطورات الإيجابية، لأنها لا تزال محدودة. وبالرغم من أن الأمين العام يلقي الضوء على بعض مجالات التقدم، يجب أن نشير إلى أنه، منذ آخر جلسة لمجلس الأمن حول كوسوفو (انظر S/PV.5373)، لا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في مجالات تعميق الديمقراطية وبناء سيادة القانون واحترام حقوق الأقليات، التي ما زالت ضمن أولويات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، نشير إلى العديد من مصادر القلق. فيجب أن يكون تنفيذ المعايير مطلبا أساسيا لتنمية كوسوفو في المستقبل. ويجب أن نشير إلى أنه سواء كان الأمر يتعلق بالحوار مع بلغراد، أو مشاركة الصرب في العملية السياسية وفي المؤسسات المؤقتة، أو التنمية الاقتصادية، أو تعزيز الأمن، أو عودة اللاجئين والمشردين، فإنه لم تتحقق سوى نتائج قليلة جدا حتى الآن. وقد يضر ذلك بتحقيق هدف فريق الاتصال المتمثل في الانتهاء من المفاوضات السياسية خلال عام ٢٠٠٦.

ولا يمكن سوى عن طريق المصالحة وبث الثقة بين مختلف المجتمعات المحلية تحقيق ما يجب أن يظل الهدف النهائي للمجتمع الدولي، ألا وهو بناء كوسوفو حديثة ومتعددة الأعراق وديمقراطية، تمشيا مع المعايير التي وضعتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتحقيقا لمصلحة الجميع. وهكذا فإننا نتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها السيد مارتي أهتيساري، المبعوث الخاص للأمين العام، بشأن التطورات الجارية في العملية السياسية. وبالطبع نتمنى له كل النجاح.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): في حين تلفت المحادثات بشأن مركز كوسوفو في المستقبل انتباه المجتمع الدولي بشكل كبير، فإن من الضروري أيضا أن يراقب مجلس الأمن مسألة تنفيذ المعايير عن كثب. ونشكر السيد جيسن – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الشاملة. وتقدر اليابان المبادرات التي اتخذها السيد جيسن – بيترسن ورئيس الوزراء، السيد تشيكو، بشأن المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، من أجل تعزيز عملية تنفيذ المعايير. ونرحب اليوم بوجود وفد المؤسسات المؤقتة، بقيادة رئيس الوزراء تشيكو، في هذه القاعة. كما أشكر السيدة راسكوفيتش – إيفيتش، ممثلة جمهورية صربيا، على البيان المفصّل الذي أدلت به.

أرسلت اليابان بعثة على مستوى الخبراء إلى كوسوفو في شهر آذار/مارس، أعقبها إيفاد نائب وزير الخارجية، السيد ياماناكا، في أيار/مايو إلى المنطقة للإطلاع على الحالة السياسية والاجتماعية والإنسانية على أرض الواقع – بما في ذلك التقدم الذي يجري تحقيقه في خطة تنفيذ

المعايير – وللتأكيد من جديد لسلطات المؤسسات المؤقتة على الأهمية التي نوليها لتنفيذ المعايير.

ويشجعنا التقدم الجيد الذي يجري إحرازه في هذا الشأن، كما أوضح الأمين العام في آخر تقاريره. ونعرب عن تقديرنا على وجه الخصوص للمبادرات الهامة التي اتخذها الرئيس سيديو ورئيس الوزراء تشيكو لزيارة البلديات وطوائف الأقليات وإجراء محادثات معها، باعتبارها مساعي ملموسة لبناء الثقة فيما بين الطوائف. أما خطة تنفيذ المعايير نفسها فقد سبق شرحها، مع تقييم مفصل لاحتياجات الأقليات. وينبغي العمل بشأنها، ونطلب من قيادة المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي مواصلة تلك الأنشطة في مجال الاتصال بالطوائف حتى تفهم احتياجاتها الفعلية.

ونعرب أيضا عن تقديرنا لمبادرة فريق الاتصال الرامية إلى تحديد ١٣ مجالاً رئيسيا لتنفيذ المعايير. وهذا ليس مفيداً لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في تخطيط السياسة العامة والتنفيذ فحسب ولكن يمكن أن يقود أيضا إلى مزيد من التطورات المرغوبة من خلال توثيق التعاون بين المؤسسات المؤقتة وفريق الاتصال والمجتمع الدولي، كما ورد في الرسالة الموجهة من رئيس الوزراء تشيكو إلى الأمين العام المؤرخة ١٦ حزيران/يونيه.

ورغم علامات التقدم هذه نشعر بالقلق من عدم إحراز تقدم في تشجيع مشاركة صرب كوسوفو في العملية السياسية في كوسوفو. ونود أن نؤكد من جديد أنه ينبغي تفادي عدم المشاركة هذا وتفادي تشجيع عدمها من أيٍّ كان، لأنه لن يؤدي إلى نتائج إيجابية.

وبالمثل، نشعر بالقلق من أنه لم يتحقق الكثير في مجال حركة التنقل وأنه لم يكن هناك عدد كبير من العائدين إلى كوسوفو من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

ونتوقع أن تواصل قوة كوسوفو وشرطة كوسوفو العمل على تحسين الحالة الأمنية.

وفيما يتعلق بمسألة مركز كوسوفو في المستقبل، تقدم حكومة اليابان دعمها الكامل للمبادرات التي اتخذها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد أهتيساري. ونتطلع إلى إجراء مناقشات جوهرية بشأن هذا الموضوع في المجلس عندما يزور الأمم المتحدة الشهر المقبل.

أخيرا وليس آخرا، نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى المنتشرة في كوسوفو على إسهاماتها. وعلى وجه الخصوص، بما أن السيد سورين جيسن – بترسن أعلن عن اعتزامه أن يستقيل قريباً، يعرب الوفد الياباني عن عميق تقديره له على الإسهامات الهامة التي قدمها خلال السنوات التي تولي فيها قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبوصفه عاملاً في المجال الإنساني. ونود أن نعرب عن أملنا في أن يعتنق خلفه اعتناقا كاملا ما بثه من روح الوحدة مع مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في العمل نحو تنفيذ المعايير. ونتمنى للسيد جبسن – بيترسن كل النجاح في المستقبل.

السيد كريستيان (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنوه بحضور رئيس وزراء كوسوفو ورئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا.

في هذه المناسبة – اليوم العالمي للاجئين – يشارك وفدي الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في الإعراب عن التضامن مع كل اللاجئين والأشخاص المشردين وضحايا الحرب والكوارث الطبيعية والأخرى التي هي من صنع الإنسان.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للسيد جيسن – بيترسن على إحاطته الإعلامية الشاملة وأن يهنئه بعمله

النموذجي بصفته ممثلا خاصا للأمين العام. ونغتنم هذه الفرصة لنتمنى له النجاح في مساعيه المستقبلية.

ومما يشجعنا كثيراً أن السلطات في بلغراد وبريشتينا منهمكة في مفاوضات مباشرة ومتواصلة بشأن طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك عن هياكل السلطة، والمسائل المتصلة بالتراث الثقافي والديني، وكذلك الاقتصاد. وكل هذه المسائل تؤثر على المصالح الحيوية لشتى الجماعات السكانية، ونحن ننتظر بتشوق نتائج المفاوضات. ونأمل أن تكون حالة يكسب فيها الجميع.

ولا ينفك وفدي مقتنعا بأن الطريق إلى الوئام الاجتماعي والسلام الدائم في كوسوفو يجب أن يقوم على أساس سياسة مدروسة تتمثل في مشاركة الجميع واحترام حقوق الأقليات العرقية. ولا يمكن المغالاة في تأكيد أهمية المبادئ المجسدة في المعايير. فهي تمثل الأساس الصلب لكوسوفو الديمقراطية والمستقرة والمزدهرة، ونحن سعداء بالجهود المصممة التي تبذلها قيادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لاستيفاء المعايير المرجعية. ومهما تكن نتائج مفاوضات المركز النهائي، يجب عدم التفريط في رؤية كوسوفو المتعددة الثقافات والمتسامحة والمنفتحة والديمقراطية.

وفي ذلك الصدد، ندعو صرب كوسوفو والأقليات العرقية الأخرى إلى الاستفادة الكاملة من الضمانات المكرسة في المعايير ليضمنوا لأنفسهم دوراً ذا معنىً ومزيداً من الرفاه في مستقبل كوسوفو. وبينما نقر بأن جروح الحرب ستأخذ وقتاً لتندمل، نعتقد أن ذلك يجب ألا يعمي بصر أي جماعة عرقية عن حقائق المصير المشترك مع الجماعات الأخرى التي تتشاطر معها علاقات تاريخية عريقة. ولا يمكن لأي جماعة أن تجعل نظيراتها تستمع إلى مخاوفها ومصالحها ومطامحها وتفهمها إلا بالمشاركة التامة وذات المعنى في الحوار الجاري الآن.

وفي هذه الأثناء يود وفدي أن يشيد بقيادة المؤسسات الانتقالية للحكم الذاتي على الخطوات الجريئة التي اتخذتها للتواصل مع الأقليات. ونحن نشجعهم على مواصلة الطرق على أبواب صرب كوسوفو على وجه الخصوص حتى ينضموا إلى عملية صياغة المصير المشترك لجميع أهل كوسوفو.

ولا ريب في أن هذه الفترة من أصعب الفترات لسلطات بلغراد أيضا. ولا يسعنا إلا أن نشجعها على الاسترشاد، في وزن خياراتها، بالمصالح الأوسع المتمثلة في السلام والاستقرار في البلقان، التي بدونها لا يمكن تحقيق الإمكانيات السياسية والاقتصادية للمنطقة تحقيقا كاملا.

ختاما، نشارك الوفود الأخرى في المناشدة بتقديم المزيد من المساعدة إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة لتمكينها من تنفيذ برامجها لبناء القدرات وبناء الثقة.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشارك الأعضاء الآخرين الذين تكلموا قبلي في الإعراب عن امتناننا للممثل الخاص للأمين العام، السيد سورين جيسن – بيترسن، على تقريره الشامل الذي قدمه إلينا عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وكذلك عن التطورات التي حدثت في الإقليم. وبما أن السيد جيسن – بيترسن أعلن مؤخراً أنه سيغادر منصبه قريباً، نود أن نشيد به على التزامه إزاء كوسوفو وعلى ما أبداه من مهنيّة في تنفيذ ولايته.

ونود أيضا أن نشكر رئيسة مركز التنسيق بجمهورية صربيا لكوسوفو وميتوهيا، السيدة ساندا راسكوفيتش، على بيانها. وننوه كذلك بحضور رئيس وزراء كوسوفو في وفد الممثل الخاص.

ونفهم أن هناك الآن عمليتين في كوسوفو تجريان بالتوازي. فمن جهة، أحرزت عملية تقرير المركز المستقبلي

لكوسوفو تقدماً. ورغم العنف الذي جرى، من المشجع أن نلاحظ أن المحادثات المباشرة بين الأطراف قد أظهرت أن هناك مستوىً معيناً من الاتفاق على بعض المسائل المحددة، وإن كانت لا تزال هناك خلافات كبيرة. ويجب أن نشير أيضا إلى أن الأطراف نفسها هي المسؤولة عن ضمان التقدم في تلك المحادثات، التي ينبغي أن تكون نتائجها ذات فوائد مشتركة. ولكي تنجح العملية، من الضروري أن تكون النتيجة — مهما كانت – نتيجة للمفاوضات بين الأطراف وليست إملاء دولياً.

ويسرنا أيضا أن نلاحظ التقدم المفصل في تقرير السيد جيسن – بترسن فيما يتعلق بتنفيذ المعايير، مما يدل على التزام القادة السياسيين ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو بتحقيق الأهداف التي حددها المجتمع الدولي. ونوافق الممثل الخاص على أن التقدم الحقيقي فيما يتعلق بالمعايير عامل رئيسي في تحديد سرعة العملية السياسية الرامية إلى تقرير المركز المستقبلي لكوسوفو. ونود أيضا أن نبرز الإجراءات المتخذة التي مكّنت من تنشيط عملية التنفيذ، ونحث حكومة كوسوفو على بذل جهود فعالة في المجالات الرئيسية التي حددها التقرير، بما في ذلك استيعاب صرب كوسوفو في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة؛ وتعزيز الثقة والمصالحة بين الطائفتين؛ وضمان إيلاء الاهتمام الواجب للحالة الأمنية وسيادة القانون، ومحاكمة المسؤولين عن أعمال العنف.

تعتقد الأرجنتين أنه لن يتحقق أي ازدهار أو مستقبل سياسي في كوسوفو دون المراعاة التامة لتنوع شعبها. كما نعتقد أنه من الضروري، بل ومن الممكن، التوصل إلى حل مستدام لمسألة كوسوفو بالتنفيذ التام لمبدأ السلامة الإقليمية. ويجب تعزيز العملية السياسية بتحقيق تقدم في تنفيذ المعايير الثمانية. كما يمثل تنفيذ هذه المعايير مطلبا فيما يتعلق بإعمال المنظور الأوروبي بشأن كوسوفو، ويجب أن نواصل اعتباره لب الجهود المبذولة أثناء عملية تحديد المركز، حتى بعد انتهاء تلك العملية. ونحث المؤسسات المؤقتة على مواصلة تنفيذ المعايير بشكل نشط، من أجل تحقيق هدف وضع الأساس اللازم لبناء مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو، تعيش فيه جميع المجتمعات المحلية في كرامة وأمن وديمقراطية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الدانمرك.

أود أن أتقدم، كسائر من سبقوني في الكلام، بشكري للأمين العام على تقريره (S/2006/361) وللسيد سورين جيسن – بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية.

كما أود أن أشكر السيدة ساندا راسكوفتيش – إفيتش، رئيسة مركز التنسيق لجمهورية صربيا المعني بكوسوفو، على البيان الذي أدلت به.

كما أؤيد البيان الذي سيدلي به الممثل الدائم للنمسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أشير إلى المناقشة التي دارت في المجلس بشأن تقرير بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2006/45) الصادر في شباط/فبراير هذا العام (انظر S/PV.5373). وقد تمثل التقييم العام لأعضاء المجلس في أن تنفيذ المعايير كان بطيئا للغاية. وهكذا، تمثلت الرسالة العامة في دعوة الزعماء السياسيين في كوسوفو إلى تجديد جهودهم بغية تحسين تنفيذ المعايير. ويسرنا أن نلاحظ أن الجهود المبذولة قد تحسنت بالفعل. وتود الدانمرك أن ترحب باليقظة والإرادة السياسية اللتين تبديهما الإدارة الجديدة في بريشتينا للمضي قدما في هذه العملية. وتشاطر الدانمرك تقييم الأمين العام بأن

المؤسسات المؤقتة تعزز بالفعل الجهود التي تبذلها في تنفيذ المعايير.

وفي حين نرحب بالخطوات الملموسة التي تتخذها المؤسسات المؤقتة، فإن من الواضح أيضا أن هذه الخطوات لا تغير بشكل تلقائي الوضع على أرض الواقع. ومن الضروري أن تحافظ القيادة التابعة للمؤسسات المؤقتة على التزامها وأن تضمن أن تحقق القرارات السياسية الاستفادة المرجوة منها، مما يؤدي إلى تحسين الأوضاع على أرض الواقع. وتوافق الدانمرك على التقييم الذي قدمه الأمين العام بأن المصالحة الحقيقية تعتمد على الثوابت الذهنية السائدة لغالبية السكان. وينبغي بذل كل الجهود لإيجاد الثقة بين الطوائف في كوسوفو، تلك الثقة التي تفتقدها كثيرا تلك الطوائف. وذلك أساسا هو التحدي الرئيسي الذي سيواجهه الزعماء السياسيون في كوسوفو.

لقد تلقينا ببعض القلق تقارير عن قيام ممثلي صرب كوسوفو بوقف التعاون مع المؤسسات المؤقتة، وحث موظفي الخدمة العامة على الانسحاب من مواقعهم. إن تشجيع روح عدم التعاون ليس في مصلحة أي طرف من الأطراف. إنه سيؤدي فحسب إلى العزلة والقرارات المفروضة. ونأمل أن تشجع بلغراد زعماء صرب كوسوفو على المشاركة بشكل بناء في المؤسسات المؤقتة. ونتطلع جميعا إلى التوصل إلى حل مستدام بالنسبة لمستقبل كوسوفو. ولن يتحقق ذلك بتفشي روح عدم التعاون والعزلة. وسيكون المستفيدون الرئيسيون من التوصل إلى حل مستدام لمسألة تحديد المركز هم جميع سكان كوسوفو بغض النظر عن الجماعات العرقية التي ينتمون إليها، وسكان جمهورية صربيا وشعب منطقة البلقان الغربية بأسره. ولذلك، فإن التعاون والمشاركة يشكلان المصلحة العليا للجميع.

تنظر بلدي إلى كوسوفو بوصفها قضية إقليمية رئيسية. وتؤيد الدانمرك بشكل ثابت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وشرطة البعثة، وقوة كوسوفو. ونتطلع إلى تحقيق مستقبل سلمي ومزدهر بشكل كبير، وهو المستقبل الذي تستحقه شعوب منطقة البلقان الغربية. ويستلزم ذلك وجود تعاون إقليمي وثيق بين الأعداء السابقين، وبذل جهود من أجل تحقيق الاندماج المشترك لهذه البلدان الأوروبية بالفعل في المؤسسات الأوروبية - الأطلسية التي تنتمي إليها بحق. ومع ذلك، تعتمد المناظير الأوروبية - الأطلسية على تنفيذ المعايير والتوصل إلى حل مستدام لمركز كوسوفو في المستقبل.

أود أن أختتم بياني، بصفتي الوطنية أيضا، بتقديم الشكر للسيد سورين جيسن - بيترسن على العمل الرائع الذي اضطلع به في كوسوفو وأتمنى له كل النجاح في المستقبل.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل النمسا.

السيد فانزيلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى المؤيدة لهذا البيان.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر للسيد سورين جيسن - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية، وبإعادة تأييد الاتحاد الأوروبي لأعماله تأييدا كاملا. كما نود أن نرحب ترحيبا حارا بمشاركة السيدة ساندا راسكوفيتش - إيفتش، رئيسة مركز التنسيق لجمهورية صربيا المعني بكوسوفو. وفي الوقت ذاته، نرحب أيضا بحرارة بوجود رئيس وزراء كوسوفو، أجيم تشيكو، ضمن الوفد الذي يرأسه السيد جيسن - بيترسن.

منذ سنتين، تبوأ السيد جيسن – بيترسن قيادة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في مرحلة شديدة الصعوبة. ومنذ ذلك الحين شارك بشكل حاسم في تحقيق الاستقرار والتنمية في كوسوفو. ونود أن نشيد به على ما بذله من جهود دؤوبة نحو تحقيق هدفنا المشترك، ألا وهو إقامة كوسوفو متعددة الأعراق يعيش فيها جميع السكان في سلام وكرامة.

وستتمثل الآن المهمة الرئيسية لخلف السيد جيسن – بيترسن في أن يواصل ذلك العمل بينما يقوم في الوقت ذاته بإعداد عملية الانتقال من الإدارة الحالية للأمم المتحدة إلى شكل الوجود الدولي بعد عملية تحديد المركز في كوسوفو في المستقبل. وسيكون للتنفيذ المستدام لجميع المعايير من جانب المؤسسات في كوسوفو أهمية حاسمة بالنسبة للمستقبل الأوروبي في كوسوفو.

وفي آخر جلسة لمجلس الأمن بشأن كوسوفو (انظر S/PV.5373)، قمنا بحث المؤسسات في كوسوفو على تجديد الجهود التي تبذلها لضمان تحقيق تقدم كبير وعاجل ومستدام في تنفيذ المعايير، ولا سيما في المجالات الرئيسية مثل عمليات العودة، والوصول إلى العدالة بشكل متكافئ، والحفاظ على التراث الثقافي. والاتحاد الأوروبي، شأنه شأن الأمين العام، يرحب بالنشاط المتجدد في تنفيذ المعايير ويتوقع تحقيق نتائج ملموسة يمكن التحقق منها. وبالرغم من ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالإحباط بسبب الانخفاض في أعداد حالات العودة. ولضمان تحقيق تحسينات ملموسة في الظروف السائدة على أرض الواقع، ليس من المطلوب بالضرورة وجود التزام سياسي فحسب، بل أيضا مالي على جميع المستويات. وتضطلع كل من بريشتينا وبلغراد بدور في هذا الصدد؛ ونرحب بالتوقيع الأخير في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ على البروتوكول المتعلق بعمليات العودة.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أن التوصل إلى تقدم حقيقي في تنفيذ المعايير يظل عنصرا أساسيا في تحديد مدى التقدم في العملية السياسية من أجل تحديد مركز كوسوفو في المستقبل. وفي الوقت ذاته، ينبغي ألا ينظر إلى الإسراع بتنفيذ المعايير على أنه هدف في حد ذاته فحسب، أو أنه مجرد وسيلة للتوصل إلى قرار بشأن مركز كوسوفو في المستقبل. إن التنفيذ الفعال للمعايير، بما في ذلك إجراء الحوار مع طوائف الأقليات في كوسوفو وتوعيتها، الذي يؤدي إلى إيجاد مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق بشكل مستدام، يُعد أيضا شرطا أساسيا لتحقيق المنظور الأوروبي بشأن كوسوفو.

إن الشراكة من أجل كوسوفو، التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تشمل المعايير باعتبارها متطلبات لمنظور كوسوفو الأوروبي في الأجل الطويل، مما يؤكد أن تنفيذها الفعال يجب أن يظل محور التركيز الأساسي للمؤسسات المؤقتة خلال عملية تقرير المركز وفيما بعدها.

ويشاطر الاتحاد الأوروبي الأمين العام تقييمه بأن زيادة التواصل مع جميع طوائف كوسوفو، وخاصة الطائفة الصربية، من جانب قادة كوسوفو، أمر يحظى بالترحيب. غير أن تلك العملية ينبغي أن تمضي جنبا إلى جنب مع تغيير المواقف داخل كوسوفو. والواقع أن جميع سكان كوسوفو تقع على عاتقهم مسؤولية ولهم دور يضطلعون به في تنفيذ المعايير. ولذلك ندعو جميع الزعماء والسكان في كوسوفو، وندعو كذلك بلغراد إلى زيادة الجهود الرامية إلى المشاركة في المصالحة وتعزيز الثقة فيما بين الطوائف. وفي قيامهم بذلك، يجب ألا يتسامحوا مع أي عنف، ويجب محاكمة الذين يرتكبون أعمال العنف. إن هذه الجهود ينبغي تقديرها وعدم رفضها.

ونرى أيضا أن مما له أهمية مماثلة أن ينضم صرب كوسوفو إلى المؤسسات الانتقالية على جميع المستويات وأن يشاركوا فيها بفعالية. ونشاطر الأمين العام قلقه إزاء التقارير الواردة عن وقوع ضغط على صرب كوسوفو لينسحبوا من المناصب التي يشغلونها في المؤسسات المؤقتة، وندعو السلطات في بلغراد إلى تشجيع قادة صرب كوسوفو على المشاركة البنّاءة في المؤسسات المؤقتة، بدلا من تثبيطهم عنها. ومن شأن هذا الصنيع أن يمكن طائفة الصرب من المشاركة في تشكيل مستقبلهم السياسي في إطار كوسوفو، والإسهام في تحسين أحوالهم المعيشية. ويحث الاتحاد الأوروبي على اتخاذ تدابير ملموسة في ذلك الصدد. وفي الوقت نفسه، يتعين على قادة جميع الأطراف تهيئة سكان مناطقهم للتسويات الصعبة المقبلة.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي يولي باستمرار أهمية خاصة لإقامة حوار جوهري بين جميع طوائف كوسوفو، وكذلك بين بلغراد وبريشتينا. ويحث الاتحاد الأوروبي بلغراد وبريشتينا بشدة على العمل نحو التوصل إلى اتفاق بشأن مركز كوسوفو النهائي، يشجع قيام مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق، ويسهم في الاستقرار الإقليمي.

في ١٦ حزيران/يونيه أكد رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي من جديد دعمهم للمحادثات الجارية بشأن مركز كوسوفو المستقبلي، التي يقودها المبعوث الخاص مارتي أهتيساري. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المنضمة، والدول المرشحة للانضمام، والبلدان المرشحة المحتملة من منطقة غرب البلقان، قد أكدوا من جديد، في اجتماعهم المعقود في سالزبورغ في آذار/مارس، على أنه يجب بذل كل جهد للمشاركة بنيّة حسنة في عملية المركز من أجل إيجاد حلول واقعية.

لقد ظل الاتحاد الأوروبي يقف إلى جانب كوسوفو وسكانها طوال فترة ما بعد الصراع، ويقدم جزءا كبيرا من المعونة الدولية، و فرص الوصول الاقتصادي، والدعم السياسي، والمشورة في مجال الإصلاح. ومن الواضح أن كوسوفو ستحتاج إلى وجود دولي ليشرف على الامتثال لأحكام تسوية المركز، ليضمن، في جملة أمور، الأمن في جميع أرجاء كوسوفو، وحماية الأقليات، ودعم مواصلة تنفيذ المعايير. وأكد رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الأوروبي قبل فترة وجيزة من جديد دعمهم لجدول الأعمال الذي وضع في مؤتمر قمة سالونيكا في ٢٠٠٣، ولعملية تحقيق الاستقرار والانتساب، التي ستظل إطار المسار الأوروبي لبلدان منطقة غربي البلقان.

إننا نؤيد تماما دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى مواصلة المشاركة حتى يكون الانتقال النهائي بعد إبرام تسوية سياسية سلسا ومنظما. ولذلك أنشأ الاتحاد الأوروبي فريقا للتخطيط بغية ضمان الانتقال السلس بين مهام مختارة من مهام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والعملية الأوروبية المحتملة لإدارة الأزمة في مجال سيادة القانون وغيره من المجالات التي قد تحدد في سياق عملية المركز المستقبلي.

ويقف الاتحاد الأوروبي، في تشاور وثيق مع الأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية، مستعدا لتولي مسؤولياته ولتعزيز دوره بعد تقرير المركز، ولا سيما في مجالات الشرطة وحكم القانون والاقتصاد، لمساعدة كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق في جهودها الرامية إلى تحقيق منظورها الأوروبي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألبانيا.

السيد نريتاني (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيد سورين يسين - بيترسن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية وأود أن أتقدم إليه بشكر وفدي الخاص وتقدير حكومتي لالتزامه الشخصي بمواصلة السعي الدائب إلى تحقيق الهدف المتمثل في إقامة كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأعراق. وهو قد أسهم في هاتين السنتين، في مرحلة صعبة ومليئة بالتحديات، إسهاماً ملموساً جداً في تحقيق الاستقرار في كوسوفو. وبما أنه كسب احترام وتقدير المجتمع الدولي - وعلى وجه الخصوص احترام سكان كوسوفو - نعرب عن أسفنا على استقالته ونتمنى له أطيب الأمنيات في مساعيه المقبلة. وسيجد خَلَفه وهو يواصل عمله الموطد العزم شريكاً نشطاً وجاداً في الحكومة الألبانية.

ونود أن نرحب ترحيبا حارا بوجود رئيس الوزراء تشيكو في قاعة مجلس الأمن. ونحن نشيد به على ما أحرزه من إنجازات في تنفيذ المعايير وعلى التزام حكومته الواقعي بجعل سرعة العمل دائمة وثابتة. ونحن مقتنعون بأن رئيس الوزراء وحكومته سيواصلان بناء كوسوفو قابلة للبقاء ومتعددة الأعراق وديمقراطية ومستقرة من أجل جميع مواطنيها ومن أجل المنطقة بأسرها.

ونرحب أيضا بوجود السيدة ساندا رسكوفيتش - إفيتش في قيادة الوفد الصربي.

معروض علينا تقرير الأمين العام عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتطورات والحالة في كوسوفو في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (S/2006/361). وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تلك الوثيقة الواقعية والجوهرية.

ونحن سعداء بالتقييم العام الذي ورد في التقرير بأن تقدما كبيرا قد أحرز وأن إنجازات ملموسة تحققت في مختلف المجالات الهامة في تلك الفترة. ونلاحظ مع الارتياح وجود حالة سياسية وأمنية متحسنة ومستقرة في كوسوفو. وانتخاب القيادة الحالية في كوسوفو وفقاً للمبادئ الديمقراطية وفي تعاون وثيق مع ممثلي المجتمع الدولي دليل على زيادة قدرة مؤسسات كوسوفو ونضجها، مما يبشر بالخير في المستقبل.

لقد ترجمت القيادة الحالية نيتها وتصميمها على الإسراع بتنفيذ المعايير وإقامة علاقات بناءة بقدر أكبر من خلال مد يدها إلى الصرب والطوائف الأخرى إلى أعمال ملموسة. والآن يمكن تمييز التقدم عبر الجبهة الواسعة لتنفيذ المعايير. وقد أُعيد تنشيط العديد من العمليات في إطار برنامج المعايير. وتحققت نتائج ملموسة وظاهرة للعيان بشأن المعايير ذات الأولوية. فالإطار المؤسسي القانوني، وآلية الضوابط والموازين، والمشاركة الفعالة لرئيس كوسوفو ورئيس الوزراء والمسؤولين الحكوميين الآخرين ستكون أكثر فعالية لو انتهج أصحاب المصالح الآخرون في ذلك المجتمع نهجاً محسوباً ومسؤولاً واستشرافياً. وبغض النظر عن أصل العراقيل التي أثارها بعض صرب كوسوفو، فإنها لا تسهم في إقامة مجتمع ودولة يتصفان بالديمقراطية وتعدد الأعراق في كوسوفو.

إننا نرحب بتجدد النشاط والإنجازات الجديدة في تنفيذ المعايير، ونشجع حكومة كوسوفو والزعماء السياسيين على الاستمرار في مواجهة تحديات تنفيذ المعايير بقوة، مع التركيز بشكل خاص على المجالات ذات الأولوية التي أبرزها فريق الاتصال مؤخراً. فالتنفيذ المنهجي والمتسارع لتلك المعايير ينبغي أن يظل جزءاً أساسياً من بناء مجتمع ودولة يتصفان بتعدد الأعراق والديمقراطية والاستدامة، وتضرب جذورهما في الهيكل الأوروبي بصورة راسخة. ونحن على ثقة

من أن حكومة رئيس الوزراء تشيكو ستحافظ على الزخم البناء الذي أوجدته، وستستمر في تنفيذ المعايير باعتبارها أهم مسؤولياته السياسية طوال عملية تحديد المركز وفيما يتجاوزها، كما تعهد هو شخصياً بذلك.

ولبناء كوسوفو متعددة الأعراق وديمقراطية، من الضروري أن تشارك كل طوائف الأقلية مشاركة كاملة في مؤسسات كوسوفو، بروح التعاون والإقرار بشرعيتها. ونشجع الأقليات غير المشاركة، ولا سيما صرب كوسوفو، على أن تحترم العمليات السياسية والمؤسسات وأن تتعاون معها بالكامل وتشارك فيها لضمان تلبية احتياجاتها. ونناشد ألبان كوسوفو مرة أخرى الاستمرار في عملهم الجيد مع المطالبة بتحمل مسؤولياتهم وبذل قصارى جهدهم لاحترام حرية طوائف الأقليات وحقوقهم. وبدرجة عالية من المسؤولية والمساءلة إزاء الحاضر والمستقبل، ينبغي أن يتطلع الألبان والصرب والأقليات الأخرى في كوسوفو إلى مستقبلهم المشترك، وأن يعززوا تعاونهم وأن يتجاوزوا عن الماضي.

إن كوسوفو تمر حاليا بمرحلة هامة جدا. وعملية المركز ما زالت القوة الدافعة. ونلاحظ مع الارتياح أن العملية الرامية إلى تحديد مركز كوسوفو مضت قدما خلال الفترة التي يشملها التقرير. وترحب الحكومة الألبانية بالمحادثات المباشرة بين بريشتينا وبلغراد في فيينا بشأن مسائل هامة من قبيل تحقيق اللامركزية، وقضايا اقتصادية، والتراث الديني والثقافي. ونحن نشجع ونحث كلا الطرفين على مواصلة هذا الحوار بطريقة بناءة وواقعية، رغم الخلافات القائمة حاليا.

والعملية السياسية لتحديد مركز كوسوفو النهائي قد استرعت اهتماما كبيرا في كوسوفو وخارجها. وفي ما يتعلق بالمفاوضات الرامية إلى دفع هذه العملية قدما، ستواصل ألبانيا أداء دور نشط وبناء في تعاون أوثق مع مؤسسات وممثلي المجتمع الدولي ذوي الصلة. ولا يزال من رأينا أن عملية تحديد المركز ينبغي أن تتقدم بثبات وبسرعة، مع تحقيق حل حاسم لها قبل نهاية عام ٢٠٠٦. واختتام هذه العملية في هذا العام وتحديد المركز سيكونان لصالح الاستقرار والأمن في كوسوفو وفي المنطقة بأسرها. أما التأخير والغموض فلن يكونا لصالح أحد.

ونؤكد من جديد دعمنا القوي للمبادئ التوجيهية لفريق الاتصال بهدف تسوية مركز كوسوفو. ونوافق على أنه ينبغي ألا تكون هناك أية تغييرات في أراض وحدود كوسوفو كما هي عليه حاليا، وألا يجري تقسيم كوسوفو أو اتحادها مع أي بلد آخر أو جزء من بلد آخر. ونحن نؤيد إيجاد حل واقعي ودائم ومتعدد الأعراف لمركز كوسوفو، حل يحترم إرادة الأغلبية العظمى لشعب كوسوفو وإرادته الواضحة.

ونشدد على إقتناعنا الراسخ بأن أفضل حل واقعي وبراغماتي وعادل لهذا المركز هو الاستقلال، إلى جانب تمديد فترة وجود مدني وأمني للمجتمع الدولي لبعض الوقت. وإننا نعني استقلالا يكفل دعم وحماية حقوق الصرب. وجميع الأقليات الأخرى، وتراثهم الثقافي والديني. ونحن نؤيد استقلالا ينشئ مجتمعا يعيش فيه جميع سكان كوسوفو بكرامة وازدهار بعيدا عن الخوف. ونشعر بالتشجيع إزاء أن مؤسسات كوسوفو وقادتها لهم نفس الرؤيا ويعملون على إثبات التزامهم بنتيجة مثل هذه. وإننا على ثقة بأن الاستقلال لن يولد ويكفل فحسب الاستقرار والأمن الاجتماعيين والاقتصاديين لكوسوفو والمنطقة بأكملها، وإنما سيساعد أيضا على إيجاد مجتمع مستدام ومتعدد الأعراف وديمقراطي. والاستقلال سيمهد الطريق أمام منظور أوروبي أكثر وضوحا.

وختاما، أود التأكيد لهذه الهيئة على أن الحكومة الألبانية ستواصل ممارسة دور نشط وبناء في المنطقة وبشأن هذا الموضوع بالذات. وسيكون للمجتمع الدولي وفريق السيد اهتيساري المعني بالمفاوضات شريك يُعول عليه في ألبانيا خلال العملية القادمة وفي أعقابها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد جيسن – بيترسن للرد على ما أثير من ملاحظات وأسئلة.

السيد جيسن – بيترسن (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بتقديم الشكر إلى المجلس على العديد من الملاحظات السخية جدا بشأن العمل الذي اضطلعنا به ولا نزال نواصل القيام به في كوسوفو. وعلى الرغم من توجيه تلك العبارات إليّ، فأنا أعتبرها موجهة تماما إلى العاملين معي والى شركائنا المحليين والدوليين في كوسوفو. وأنا اشعر بالامتنان للمجلس.

وأود كذلك أن أكرر شكري إلى المجلس على دعمه الدائم الذي حصلت عليه خلال العامين المنصرمين. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر الأمين العام على ثقته وتأييده.

استمعنا باهتمام إلى العديد من الملاحظات المفيدة التي أبديت اليوم. ولقد أحطت علما بها، وأنا على يقين بأن رئيس الوزراء السيد تشيكو، أحاط علما بها هو الآخر. ونرحب بعبارات الدعم ولكننا نوافق كذلك بجلاء، وأنا على يقين بأن رئيس الوزراء يفعل ذلك أيضا، على ضرورة القيام بمزيد من العمل. وأخذ رئيس الوزراء بجدية بالغة النقاط الثلاث عشرة التي قدمها فريق الاتصال قبل أسبوعين. والعمل جاري على قدم وساق، ونتوقع رؤية نتائج خلال هذا الشهر، ومعظمها قبل نهاية الشهر القادم. ولا يقلل ذلك من أهمية التركيز على كل المعايير ذات الأولوية، وعلى مواصلة العمل أيضا.

واستمعت خاصة باهتمام وعناية إلى بيان ممثلة صربيا السيدة راسكوفيتش – إيفتش. ولا بد لي من الاعتراف بأني، وقد عشت في كوسوفو على مدى عامين – وأبقيت عيني وإذني في يقظة معظم الوقت – لا يمكنني الإقرار بكل ما سمعت. واتفق بالتأكيد مع السيدة راسكوفيتش – ايفتش، وقد قلت ذلك من فوري في ملاحظاتي الاستهلالية، على أن الحالة لا تزال صعبة جدا بالنسبة للعديد من الأقليات والصرب من أبناء كوسوفو خصوصا. وأود الإقرار بضرورة تركيزنا أكثر على التقدم المحرز في ظروف معيشة الصرب من أبناء كوسوفو. وحثت بيانات عديدة ألقيت هنا مرة أخرى بلغراد على السماح للصرب من أبناء كوسوفو بالمشاركة في العملية.

واسمحوا لي أن أقدم خمسة أمثلة للبيانات التي لا أتفق معها على الإطلاق. لقد سمعنا بأنه لم يتحقق تقدم يذكر بشأن مسائل الممتلكات، في حين أن ٩٨ في المائة – ٩٨ في المائة – من كل قضايا الممتلكات الخاصة قد تمت تسويتها. ولكن ١٠ في المائة من الـ ٩٨ في المائة من القضايا التي تمت تسويتها، وهنا سيكون محور تركيزنا، ما زالت تنتظر أحكام التنفيذ، وهذا ما ينبغي أن تركز عليه الإجراءات. وفضلا عن ذلك، فقد أنشأنا قبل بضعة أشهر وكالة كوسوفو للممتلكات. وستركز تلك الوكالة الجديدة على العمل الهام المتعلق بصفة خاصة بالأراضي التجارية، وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة لعدد كبير من صرب كوسوفو، بمن فيهم العائدون. وفي هذا السياق، سيكون من المفيد إلى حد كبير إذا تمكنت بلغراد من إعادة سجلات الأراضي. فسيكون من الصعب إحراز تقدم بدونها.

وقد سمعنا إشارة إلى تقرير عما يسمى بالـ ١٨٧ حادثا. وبطبيعة الحال قامت مديرية بعثة الأمم المتحدة لتحليل الجرائم بتحليل تلك التقارير، لأننا نأخذ كل هذه التقارير على محمل الجد. وتفيد النتائج الأولية بأن بعض

الحالات ضمن الـ ١٨٧ حادثا تضمنها التقرير بطريق الخطأ من الناحية الإحصائية. فعدد الحوادث في الوثيقة في الواقع ١٠١، وليس ١٨٧. وتسعة من بين الـ ١٠١ يمكن تصنيفها عرقية. وهناك ٤٢ حادثا من بين مجموع الحوادث لم تبلغ للشرطة أو لأية سلطة قضائية. وهناك ٣٥ حادثا صنفت على أن دوافعها مجهولة، وما زالت التحقيقات جارية بشأنها. وتوجد ١٠ حوادث بدافع الكسب الشخصي، وفي خمس حوادث أخرى شوهد أن الدافع كان الغضب، وهو انطباع ليس قانونيا تماما.

وكانت هناك إشارة إلى حوادث وقعت في الآونة الأخيرة في الشمال. واسمحوا لي أن أقول إننا نقوم بالإبلاغ عن كل حادثة أمنية، لأن كل حادثة تزيد من مخاوف صرب كوسوفو. وسأذكر مثالا واحدا: من بين الحوادث الأربع الأخيرة، كانت إحداها هجوما على محطة وقود. ومن الواضح أن الدافع كان السرقة وتشير الدلائل إلى أن الهجوم نفذه صرب ضد صرب. ووقع حادث قتل مؤسف لرجل شاب في شفيكان. وقامت الشرطة على الفور باستجواب شخصين مشتبه بهما، و لم يكن أي واحد من الإثنين ألبانيا. ويتعلق حادث ثالث باعتداء على قس كان مع عائلته في سيارة. وقبل يومين اعتقلت الشرطة شرطيا صربيا من كوسوفو باعتباره مشتبها به في الحادث.

وأود أن أشدد مرة أخرى على أننا لا ينبغي أن نتعجل في استخلاص النتائج. وعلينا أن نتصدى لهذه الحوادث وأن نضع حدا لها، وأن نحقق فيها. ولكن حقائق الواقع لا تنسجم مع ما سمعناه حول هذه النقطة.

إنني أرحب ببيان السيدة راسكوفيتش – إفيتش حيث أعتبرت من الأهمية بمكان أن يقدم صرب كوسوفو على المشاركة. كما قالت بحق إن مشاركتهم ينبغي أن تكون ذات مغزى. وأرى أن علينا أن نجعلهم يشاركون ومن ثم ندعهم يحكمون فيما إذا كانت مشاركتهم ذات مغزى. وعلى مدى عامين، استبقينا حقيبتين وزاريتين لصرب كوسوفو، وما زال الموقعان شاغرين. وهناك ١٠ مقاعد في الجمعية الوطنية ما زالت تنتظر. ولدينا بضعة مناصب نائب وزير، وهي ما زالت تنتظر. ولكنني أوافق على أن مشاركة صرب كوسوفو ينبغي أن تكون ذات مغزى. ويتعين علينا أن نتيح لهم الفرصة لكي يحكموا بأنفسهم فيما إذا كانت ذات مغزى.

وقد كانت هناك عدة إشارات إلى العائدين وبالنسبة لي شخصيا فانه من دواعي أسفي أن أرى عدد العائدين قليل جدا. وفي الحقيقة إن ذلك بالنسبة لي شخصيا من أكبر دواعي الأسف على مر السنتين الماضيتين. وقد اعتقدت إني قد تسلمت العمل بقدر معين من الخبرة في قضايا العائدين والقضايا الإنسانية. وكنت أظن أن يمكن أن يكون لذلك أثر. ولكن لا بد لي أن أتقبل بأن العدد لا يزال متدنيا جدا.

غير إنني أعتقد أن علينا أن نقبل تدريجيا الظروف التي وُضعت من أجل العائدين. ولدينا بروتوكول عن العائدين؛ وأرحب بالانخراط البناء لبلغراد في ذلك. وتجري بلورة ذلك حاليا إلى خطة عمل، وهي منخرطة بصورة مباشرة في مسألة الأشخاص المشردين داخليا. إنني نفعل ذلك بالنيابة عن الأشخاص المشردين داخليا، وأعتقد أن كون خطة العمل تجري بلورتها الآن بمشاركة مباشرة من جانب الأشخاص المشردين داخليا يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدد أكبر من العائدين. وسوف ننتظر لنرى نتائج ذلك. ومن المؤكد أنه مجال لم نر فيه هذه النتائج التي علينا أن نراها.

وقد كانت هناك شواغل مفادها أن خطوط الحافلات العرقية سوف تتوقف عن العمل. وهذا غير صحيح. إذ ستتولى إدارتها المؤسسات المؤقتة التابعة للحكم

الذاتي. فسوف تتولى العمليات التي كانت تديرها بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لفترة سبع سنين، لذلك سوف تستمر بالطبع وستكون هناك قوة كوسوفو والبعثة ستكون موجودة هناك لتقديم الدعم الكامل لخطوط الحافلات تلك وسوف تكفل عدم وقوع حوادث.

إنني إذ أتكلم عن الحوادث، وردت إشارة إلى حوادث رشق الحافلات بالحجارة. وتبين إحصاءات الشرطة لدينا أنه على مر السنوات الخمس الأولى من هذا العام كان هناك نحو ١ ٤٠٠ من حافلات الأقلية تسير عبر كوسوفو. وكانت هناك حوادث رشق بالحجارة وإني أعرف أن هذه مسألة ستأخذها المؤسسات المؤقتة بمنتهى الجدية. وعلينا أن نتأكد من عدم وقوعها.

وأخيرا، وردت هناك أشار ة إلى الفساد في المطار. واسمحوا لي أن أشير إلى تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية الذي يستند إلى أوجه القصور حتى نهاية عام ٢٠٠٣، بعبارة أخرى، لمدة ثلاث سنوات. ومنذ ذلك الوقت اتخذت تدابير ملموسة. وقد تحققت إصلاحات إدارية شاملة واتخذت إجراءات جنائية ضد قلة تبين أنها تقوم بأنشطتها بطريقة غير مقبولة واتخذت بحقها إجراءات تأديبية.

واسمحوا لي أن أقول إن مسألة المطار من قصص النجاح في كوسوفو. فقد نال جائزة عام ٢٠٠٦ لأفضل مطار في فئة المطارات التي تعمل بطاقة ''دون المليون مسافر في العام'' من المجلس الدولي للمطارات. وأعتقد أن ذلك يمثل تجسيدا قويا للإدارة الراسخة للمطار الدولي في كوسوفو.

ومرة أخرى، هذا هو التقرير السادس الذي أقدمه لمجلس الأمن منذ أن توليت منصبي. أعتقد أننا قد قطعنا سوية شوطا طويلا ولكن نعرف أيضا أنه لا يزال هناك طريق طويل علينا أن نقطعه قبل أن نحقق المجتمع الذي نطمح في رؤيته في كوسوفو. إنني ممتن للدور الذي يقوم به المجلس في الدفع قدما بالعملية ولقراراته بإجراء استعراض شامل في أيار/مايو الماضي والعملية المتعلقة بالوضع في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وإنني إذ أغادر المكان فإني بالتأكيد أعوِّل على مجلس الأمن لأرى العملية تفضي إلى ما آمل أن تكون نهاية مبكرة وناجحة للعملية. ولن تكون ناجحة إلا إذا كان المستفيد منها هو أبناء شعب كوسوفو وأبناء جميع المنطقة. وأعوِّل على أعضاء المجلس في ضمان أن ينصب تركيزنا على شعب كوسوفو وشعب المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يبق متكلمون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.